الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية : الحقوق والعلوم السياسية — شعبة : العلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية — تخصص: علاقات دولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان:

تأثير البيئة الأمنية للساحل الافريقي على الأمن القومي الجزائري

إعداد الطالب:

بوبكر بلقاسم

إشراف الأستاذة:

حشاني فاطمة الزهراء

لجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
بوعيسي حسام		رئيسا
حشاني فاطمة الزهراء		مشرفا ومقررا
زروقي مرزاقة		ممتحنا

السنة الجامعية : 1443-1444 هجري الموافق لـ : 2022- 2023 ميلادي

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على أشرف مخلوق أناره الله بنوره و اصطفاه، بداية الشكر لله عز وجل الذي أعاننا وشدت من عزمنا لإكمال هذا البحث, ونشكره راكعين, الذي وهبنا الصبر والمطاولة والتحدي والحب لنجعل من هذا المشروع علما ينتفع به

وانطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله, أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذة حشاني فاطمة الزهراء التي تفضلت بإشرافها على هذا البحث ولكل ما قدمته لنا من دعم وتوجيه وإرشاد لإتمام هذا العمل على ما هو عليه فلها أسمى عبارات الثناء والتقدير .

كما لا ننسى أن نشكر جميع الأساتذة و المؤطرين الذين قدموا لنا يد المساعدة والى كل الزملاء والأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم وأخذنا منهم الكثير .

إهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى : وطني الحبيب

– الجـــــزائـــــــــــــــــــر –

وإلى من قال فيهما سبحانه وتعالى:"(وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)".

أمي وأبي أطال الله في عمرهما

إلى ولدي أحمد وابنتي سجى – حفظهما الله وأنبتها نباتا حسنا

إلى كل العائلة الكريمة

إلى كل من ساهم في هذا العمل المتواضع ولو بالتشجيع

إلى روح صديقي وسندي: الصالح عباد – تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

مقدمة

تُعد منطقة الساحل الإفريقي واحدة من أهم المناطق الجغرافية والاستراتيجية، ليس فقط في افريقيا ولكن في العالم، تستحوذ هذه المنطقة علي موقع جغرافي متميز، إلا أن على الرغم من ذلك تحوم حول هذه المنطقة العديد من التحديات والمخاطر والتي تشكل في مجملها تهديداً مباشراً لأمن دول الاقليم، والتي تواجه اشكاليات متعددة وتحديات متشابكة ومعقدة سواء كانت داخلية كالحروب الاهلية وتدهور الاوضاع سياسياً واقتصاديا وأمنياً، وإقليمياً الصراعات الحدودية بين دول الاقليم، والخلافات السياسية، ووجود حركات القرصنة، وعالمياً الصراعات الدولية من جانب الدول الكبرى لكسب النفوذ والسيطرة.

بالنظر إلى دول الساحل الإفريقي، نجدها دول غنية بالثروات الطبيعية وهو ما جعلها منطقة نفوذ للدول الكبرى التي تسعى لفرض سيطرتها وهيمنتها على دول الساحل، وأصبحت منطقة تنافس للقوى الدولية، خصوصاً بعد التحولات والأحداث التي جدت على النظام العالمي، وأوجد الحاجة إلى المزيد من التحول في سياسات الدول الكبرى، وظهور الحاجة إلى توسيع نطاق النفوذ لخدمة المصالح والتطلعات المستقبلية، وهو من أعطى المنطقة أهمية للقوى الخارجية وعلى رأسها فرنسا الشريك وصاحب النفوذ التاريخية داخل المنطقة، والولايات المتحدة الأمريكية الدولة صاحبه السيطرة والهيمنة، وكذلك وتركيا وايران روسيا.

و منطقة الساحل الإفريقي واحدة من أهم المناطق الجيوسياسية في القارة الإفريقية والتي يمتد تأثيرها إلى خارج القارة الإفريقية، والتي جعلتها مطمعاً للعديد من القوى الدولية المتصارعة والمتنافسة لفرض نفوذها، لما تمتلكه من أهمية كبرى وموقع استراتيجي هام، وكذلك احتوائها على العديد من الموارد الطبيعية كالثروات المعدنية والنفطية، ولما تمتلكه دول الساحل من أهمية لجذب قوى العالم نحوها، فمنطقة الساحل الإفريقي تعتبر المنطقة الإفريقية التي يطلق عليها المنطقة شبه الجافة، والتي تقع في الصحراء الكبرى شمالاً حتي السافانا جنوباً، وتمتد حتي السنغال وموريتانيا ومالي وبوركينافاسو والنيجر وتشاد ونيجيريا والسودان غرباً، وتمتد حتي اثيوبيا شرقاً، كما ينظر إلى الحدود الجغرافيا لمنطقة الساحل الإفريقي، هي تلك المنطقة الواقعة بين خطي عرض 12 درجة، وحتي 20 درجة شمال خط الاستواء.

كما تعتبر منطقة الساحل الإفريقي واحدة من أهم المجالات الجيوسياسية الهامة والتي تعتبر نقطة اهتمام للقوى الكبرى، وكما تعرضت المنطقة للعديد من التهديدات والتحديات، خصوصاً بعد التحولات والأحداث التي جدت على النظام العالمي بعد نهاية الحرب الباردة و سقوط الاتحاد السوفياتي ، كما أن أغلب هذه التهديدات والتحديات كانت بسبب افتقار دول المنطقة للاستقرار الاقتصادي والسياسي وغياب الأنظمة الأمنية التي تستطيع فرض سيطرتها وهيمنتها على المنطقة.

بروز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي كان نتاجاً لما اكتسبته القارة الإفريقية من أهمية خاصة لدي الدول الكبرى، والتي سعت إلى زيادة نفوذها داخل افريقيا، ولما تتمتع به القارة من أهمية وموقع استراتيجي هام وتوسطها للقارات ووقوعها في مركز العالم، كما زادت الأهمية بعد اكتشاف حقول البترول والنفط خاصاً داخل منطقة الساحل الإفريقي، كما تعتبر المنطقة تتوسط حركة التجارة العالمية ولاسيما طريق التجارة النفطية من وإلى دول الخليج والجزائر وكذلك أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا, كما أن الأهمية لا تقتصر على الموقع الجغرافي فقط، بل ترتبط بالموارد الطبيعية والحيوية وكذلك العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية.

مبررات اختيار الموضوع :

المبررات الشخصية : تنبع اختيار إشكالية البحث من اهتماماتنا الشخصية بموضوع الأمن و ما يتعلق به خاصة فيما يتعلق بالأمن القومي الجزائري و الأمن في افريقيا و منطقة الساحل خصوصا, هذا نظرا لما يمثله من أهمية استراتيجية للجزائر و كذا أدوارها في حماية الامن القومي و أمن منطقة الساحل .

المبررات الموضوعية : إن موضوع الأمن في منطقة الساحلي الافريقي يكتسي الأهمية البالغة في دراسات الباحثين و المهتمين بالشأن الافريقي خاصة مع تنامي ظواهر كثيرة و جديدة في المنطقة من أهمها الإرهاب و القرصنة و تجارية المخدرات و الاتجار بالبشر و غيرها.

التأكيد على ضرورة الاهتمام بالدراسات الإفريقية كالنظر لوجود العديد من المؤشرات التي تدل على إمكانية انتقال مركز التحولات العالمية إلى دول إفريقيا كونها تتوسط القارات و غنية بالموارد و تتوفر على فرص الاستثمارات الأجنبية.

أهمية الموضوع :

تكتسي دراسة موضوع الامن في منطقة الساحل و ما يتعلق بالأمن القومي الجزائري الأهمية الكبيرة في دراسات الباحثين و الدارسين في مجال العلاقات الدولية و الاستراتيجية خاصة بعد ظهور العديد من الأزمات الدولية و الوطنية في المنطقة من الحركات الانقلابية و الانفلات الأمني و تعدد الفواعل في المنطقة.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تناول موضوع الأمن في دول الساحل و التحديات التي تتعرض ها دول الساحل خاصة فيما يتعلق بالإرهاب و تجارة المخدرات والمرتزقة و الهجرة الغير شرعية و تجارة الرقيق مع ما تتعرض له المنطقة من تدخلات اجنبية من العديد من الدول خاصة فرنسا و الولايات المتحدة و الصين و مجموعة فاغنر العسكرية الخاصة و المصالح المتشابكة للدول و التحديات الذي تواجهها الجزائر في حماية حدودها الجنوبية الشاسعة مع الظروف الصعبة في المنطقة

إشكالية البحث :

من اجل الإحاطة بموضوع الامن في الساحل الافريقي و التحديات التي تواجه المنطقة و تأثيرها على الامن القومي الجزائري و من اجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع من تحليل لمختلف الظروف الاحداث التي تمر بها المنطقة تمت صياغة الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن تؤثر البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما ذا نقصد بدول الساحل؟ وما هي أهم خصوصياتها؟
2. ما هي مظاهر اللاأمن في منطقة الساحل الإفريقي ؟
3. ما هي مختلف التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ؟
4. ما هي انعكاسات البيئة الأمنية في الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري ؟
5. ما هي الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر لمجابهة هذه التهديدات الأمنية؟

فرضيات الدراسة :

1. هشاشة نظام الحكم وغياب الديمقراطية والاستقرار السياسي وتدخل القوى الكبرى في هذه المنطقة يعد من أبرز التهديدات التي تواجه منطقة الساحل.

2. تعددت وتنوعت طبيعة ومصادر تهديدات الأمن الإنساني والأمن الإقليمي في الساحل الإفريقي.

3. المقاربة الجزائرية بشموليتها من أجل مواجهة التهديدات وكذلك الأخذ بمختلف التجارب الدولية في مواجهة حالات مماثلة.

نطاق الإشكالية :

آ – النطاق المكاني :

تتناول الدراسة دول الساحل الافريقي و هي الدول التي تمتد جنوب دول المغرب العربي مجموعة دول الساحل الخمس هو إطار مؤسسي لتنسيق التعاون الإقليمي في سياسات التنمية والشؤون الأمنية في غرب إفريقيا. تم تشكيلها في 16 فبراير 2014 في نواكشوط، موريتانيا، في قمة شملت خمسة من

دول الساحل بوركينافاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر . اعتمدت اتفاقية التأسيس في 19 ديسمبر 2014، ومقرها بشكل دائم في موريتانيا. يتم تنظيم التنسيق على مستويات مختلفة. يتم تنسيق الجانب العسكري من قبل رؤساء أركان الدول المعنية. الغرض من المجموعة هو تعزيز الروابط بين التنمية الاقتصادية والأمن، ومحاربة تهديد المنظمات الجهادية العاملة في المنطقة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، جماعة التوحيد، المرابطون، بوكو حرام.

ب- الاطار الزماني :تتناول الدراسة بالتحليل لمختلف الاحداث الفترة الزمانية من 2014 الى عام 2022

تقسيمات الدراسة:

من أجل دراسة ظاهرة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل وتأثير البيئة الأمنية لهذه المنطقة على الجزائر قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول. حيث تناولنا في الفصل الأول: الوضع الأمني في الساحل الإفريقي وتحدياته. وقسمناه إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول: الساحل الإفريقي الموقع والمساحة. و في المبحث الثاني: التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي. و في المبحث الثالث: تأثير الأخطار على المنطقة.

وتناولنا في الفصل الثاني: الأمن القومي الجزائري وأخطار الساحل وتم تقسيمه إلى أربع مباحث.

المبحث الأول: أزمة بناء الدولة في الساحل الإفريقي. والمبحث الثاني: النزاعات الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي. والمبحث الثالث: أنشطة الجريمة المنظمة والأعمال الإرهابية.

وأما المبحث الرابع: المشاريع والمخططات الأجنبية في منطقة الساحل. وأخيرا الفصل الثالث وجاء بعنوان آليات حماية الأمن القومي الجزائري في ظل وضع منطقة الساحل.

أدبيات الدراسة :

1 – الحوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء , الكتاب لمجموعة من الباحثين تحرير و اشراف : الدكتور بلهول نسيم, الكتاب مؤلف من جزء واحد مكون من 546 صفحة و 04 فصول , حيث تناول في الفصل الأول جغرافيا وسائط الامن و السياسة في منطقة الساحل و الصحراء .

و تناول في الفصل الثاني : التنافس الفرنسي الأمريكي و انعكاساته على السلم و الأمن الإقليمي الافريقي

و الفصل الثالث تطرق من خلال مجموعة مقالات الى واقع نظام السيطرة الجغرافي في المنطقة المخاطر و المآزق , أما الفصل الرابع و الأخير فتناول الأمن الاضطراري و الثورة الحديثة في العمل الإقليمي.

2 – فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني و الدفاع الوطني ,و هو كتاب لمجموعة من الباحثين من تقديم وليد عبد الحي و تحرير و اشراف بلهول نسيم , نشر دار الحامد– عمان الأردن الكتاب في طبعته الأولى 2015 و يشمل 505 صفحة و الكتاب مقسم الى 06 فصول كالتالي : حيث تناول في الفصل الأول الاطار النظري لدراسة الأمن القومي الجزائري و في الفصل الثاني تناول الكتاب الأصول و الأبعاد السوسيو– تاريخية للمؤسسة الأمنية الجزائرية و في الفصل الثالث تناول الجانب النظري لطبيعة المن العسكري الجزائري ثم تطرق في الفصل الرابع الى البعد الأمني للنفط و مآلات الدرع العسكري الجزائري

ثم تناول في فصله الخامس محور الصراع الأمني الجزائري و الإرهاب و ختم الكتاب بالفصل السادس الذي تناول الاستراتيجية الأمنية الجزائرية و التكوين العقدي العملياتي في رقعية التهديدات غير المتوازية

3 – الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في افريقيا لمؤلفه كريم مصلوح و الكتاب صادر عن مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية في طبعته الأولى عام 2014 و هو مكون من 373 صفحة مقسم الى فصلين حيث يتناول الفصل الأول منه الأبعاد المحلية و الإقليمية للأمن في الساحل و الصحراء, أما الفصل الثاني فيتناول التفاعلات الخارجية الأساسي في إقليم الساحل و الصحراء و يتناول فيه أدوار فرنسا و الدول الأوروبية و الولايات المتحدة و الصين و في النهاية أزمة مالي 2011–2013.

4 – **الأمن و الأمن القومي مقاربات نظرية** للدكتور علي عباس مراد في طبعته الأولى مكون من 162 صفحة صادر عام 2017 عن دار ابن النديم للنشر و التوزيع , الجزائر و الكتاب مقسم لثمانية عناوين فرعية على شكل مقالات تناولت تعرفي و خصائص الامن و الامن القومي ثم المحددات الداخلية و الخارجية للأمن القومي ثم المفاهيم المقاربة للأمن القومي ثم الأمن القومي و السياسة الخارجية ثم الأمن و المعلومات دور الأجهزة الاستخباراتية في تحقيق الامن ثم الأمن و الحرية ثم الامن القومي العربي و في نهاية الكتاب تناول انموذج تحليلي مقترح لمشكلات الأمن القومي ثم خاتمة الكتاب .

المناهج المستخدمة :

بحكم طبيعة الموضوع والقضايا التي يثيرها، حاولنا في هذه الدراسة توظيف عدد من المناهج وهي كالتالي:

–المنهج الوصفي :يقوم هذا المنهج على جمع الحقائق والمعلومات ووصفها وتعريفها وتوضيحها من خلال تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة المدروسة، وقد تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة لمعالجة عدة نقاط من مثل تعريف منطقة الساحل الإفريقي وأهم خصائص الجغرافيا السياسية لها.

–المنهج التفكيكي التركيبي :يقوم هذا المنهج على دراسة التفاعلات بين مجموعة من المتغيرات والفواعل الأساسية، وقد تم اعتماده في هذه الدراسة حتى نتمكن من دراسة التفاعل بين عدة متغيرات مثل العلاقة بين التهديدات وكيفية تحول الأمن من أمن صلب إلى ناعم و العكس، و تفكيك العنوان إلى عدة عناصر في محاولة لفهمه ضمن الفصل الأول.

المنهج المقارن : يرتكز هذا المنهج على دراسة أوجه التشابه والاختلاف والتداخل بين ظاهرتين أو أكثر انطلاقا من عدة متغيرات، وقد تم الاستعانة به في هذا البحث لدراسة أوجه الاختلاف بين عدد من المصطلحات الأمنية و من أهمها التهديد ومصطلحات أخرى.

–المنهج الاستشرافي: استعملنا هذا المنهج لدراسة مستقبل منطقة الساحل و رصد سلسلة

من التوقعات المستقبلية المحتملة للبيئة الأمنية في منطقة دول ساحل الصحراء انطلاقا مما هو موجود في الواقع.

الاطار النظري :

إن طبيعة الموضوع محل البحث تفرض منا الإفادة بالإسهامات النظرية التي عالجت الموضوع وبالتالي فالإطار النظري يعتبر محور مهم لأي باحث في حقل الدراسات السياسية والدولية، كما نجمل أهم الأطروحات النظرية فيما يلي :

1 – المقاربة الواقعية الأمنية: التي تتمحور من خلال افتراض أساسي تقوم عليه هذه النظرية أن تحقيق الأمن يبقى جزء محوري أساسي لتحقيق المصالح، فالواقع الأمني للمنطقة فرض علينا إدراج هذه الأطروحة النظرية التي يرى بعض الباحثين في حقل الدراسات الأمنية بأنها النظرية الوحيدة السارية المفعول غير مرتبطة بإطار تاريخي وزمني معين وهذا ما تجسده تطبيقيا على التصورات الأجنبية للأمن ساعيا منها تحقيق المصالح الجيواستراتيجية لها في المنطقة.

2 – مقاربة الأمن الإنساني: ظهر مفهوم الأمن الإنساني على أجندة الأمم المتحدة، في التقرير الإنمائي للتنمية البشرية حول التطور الإنساني لعام1994الذي يركز التقرير على أن الأمن الإنساني يهتم بالفرد، الجماعات، المجتمعات وإن كان لا يهمل الدولة، إلا أنه إذا استدعى الأمر فإنه يتم التضحية بسيادة الدول ومصالحها من أجل الأفراد، و بناء على ذلك

فإن مقاربة الأمن الإنساني تؤسس لحق التدخل الإنساني في الشؤون الداخلية للدول والتي قد تصل لحد استخدام القوة العسكرية على المستوى النظري فقد تطور هذا المفهوم نتيجة الانتقادات التي وجهت للاتجاه الدولاتي والنموذج الواستفالي الذي تستدعي مراجعة التصورات الأمنية، لأنه حدث تحول في طبيعة التهديد التي لم تعد عسكرية وإنما أصبحت اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية وبيئية، كما شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحول في موضوع الأمن من الدولة إلى الفرد، ولأن الأمن الإنساني يعيد النظر في حق الدولة في الهيمنة على الأمن، فقد أشارت اللجنة الدولية للتدخل في سيادة الدول إلى أن الأمن الإنساني هو مسؤولية دولية وإنسانية، مرتبط بحقوق الأفراد .

3 – **النظرية الليبيرالية:** التي تأخد أجزاء كبيرة من هذه الدراسة والتي كانت لها قدرة تفسيرية واسعة بالنسبة لبعض القوى الكبرى لكن بمنظورها البراغماتي الخاص كحماية الأقليات وترسيخ العمل الديمقراطي كألية من أجل تحقيق أجندتها السياسية كعملية التدخل العسكري والإنساني، إلا أن الجزائر أعطت لمقاربتها شكلا كبيرا من هذه النظرية كمحور التعاون الدولي والتنسيق الأمني في مكافحة التهديدات اللاتماثلية وعدم استعمال خيار العنف قبل خيار الحوار،

4 – **المقاربة البنائية:** تنطلق هذه النظرية من أن العلاقات الدولية هي في النهاية مجتمع دولي وهذا المجتمع يمكنه التفاعل في أطر معينة كعملية المحاورة الثقافية والسياسية و الاجتماعية والذي تبنته المقاربة الجزائرية كمبدأ رئيسي للوصول للعملية السلمية من خلال تصورها الأمني،

العوائق و الصعوبات :

-إن موضوع التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي يندرج ضمن الدراسات الحديثة و كذلك التأصيل النظري الراهن لمفهوم الأمن، فإن الصعوبة الأولى تكمن في عدم كفاية الدراسات الاكاديمية المتعلقة بالأمن في الساحل الإفريقي، إذ ال زالت الدراسات الراهنة في إطار مراكز البحث حول الوصول إلى آليات فعالة للحد من الظاهرة المرضية في المنطقة كونها تملك خصوصيات تحددها المقاربات الأمنية للدول المرتبطة بها .ومن ناحية أخرى فإن قلة المراجع المتخصصة الدارسة للوضع في إفريقيا الذي تأخذ بالأبعاد الأمنية الراهنة، و كذلك تصادف عدم وجود إحصائيات دقيقة نستند إليها في الدراسة، و هذا الأمر يتناقض مع الواقع العالمي الذي يتميز بالحركية و الديناميكية- . عدم وجود موضوعية بحثة في أغلب الدراسات التي تأخذ بعين الاعتبار القارة الإفريقية و منطقة الساحل الإفريقي خصوصا، إذ نجد معظم الباحثين يدرجون العاطفة في التعبير عن مجريات الأحداث و الظواهر الصراعية، و انحيازه في تفسير الأوضاع و إصدار الأحكام و هذا الأمر يؤثر على عملية المصادر و المعلومات .

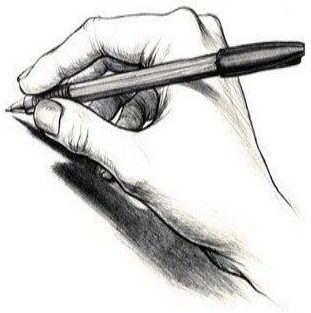

الفصل الأول

الوضع الأمني في الساحل الإفريقي وتحدياته.

الفصل الأول: الوضع الأمني في الساحل الإفريقي وتحدياته.

تمهيد:

شهدت منطقة الساحل الإفريقي تفاعلات متناقضة وديناميكية أزمات مزمنة متعددة الأشكال وذلك منذ ستينات القرن الماضي إلى يومنا هذا. وما يلاحظ أن هذه الأزمة البنيوية تتداخل فيها مسببات داخلية وخارجية، كما ترتبط بالتداخل المباشر لعدد من الفواعل المحلية وبعضها الأخر خارج المنطقة، الأمر الذي ينتج عنه تناقض المصالح وتضارب المواقف والمقاربات الرامية إلى تسوية هذه الأوضاع المتأزمة، وهذه الأخيرة تتأرجح بين منطق التسوية السياسية ومنطق التدخل الخارجي بكل أشكاله وكل ذلك في ظل تحديات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية مهددة الاستقرار في المنطقة.

المبحث الأول: الساحل الإفريقي الموقع والأهمية:

تواجه دول منطقة الساحل تحديات كبرى مثل الصراع العسكري والإتجار بالمخدرات والبشر والإرهاب سببها الحوكمة الرديئة والنمو السكّاني السريع والإتجار بالموارد والانقلابات العسكرية وتهميش الشباب. وتمثل الأزمة في مالي نموذجاً مصغرا عن مشاكل تلك المنطقة.

المطلب الأول: الإطار الجغرافي والبشري للساحل الإفريقي:

لشاسعة حدود مسامية عبرها التجّار متى ارادوا على مر التاريخ، وعبرها أيضاً تجّار المخدّرات والأسلحة. لكنها أيضا منطقة تفاعل بين شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء تجري فيها تبادلات بشرية ومالية ودينية متعدّدة الأوجه.[1]

يعني مصطلح الساحل الإفريقي تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، ويشير إلى المنطقة الجغرافية التي تتضمن الشريط الجنوبي لصحراء الساحل ومناطق الطوارق، فهذا التعريف يأخذ بعين الاعتبار حدود هذه المنطقة كحزام للنزاعات، غير أن عددا من الخبراء كيفوا تعريفا أوسع للساحل الإفريقي، من خلال حصره بين المنطقة المحدودة بالبحر الأبيض المتوسط شمالا، موريتانيا والمحيط الأطلسي غربا، حوض البحر الأحمر شرقا، والتشاد جنوبا، مما يجعل منطقة الساحل الافريقي بهذا المعنى تقع في عمق الصحراء الكبرى، وعلى أساس هذا المعيار وضع الاتحاد الأوروبي تعريفا جد ضيق لهذه المنطقة،

[1] الأزمة في منطقة الساحل، الأزمة والنتائج والطريق إلى الأمام، مقال على الموقع: https://mecouncil.org/publication، تاريخ الإطلاع: 2023/04/15.

باشتمالها على موريتانيا، مالي والنيجر، واعتبرها كثلاثة دول ساحلية أساسية، ويضاف لها بعض المناطق مثل بوركينافاسو والتشاد.

وهناك أيضا رأي آخر، يعتبر أن منطقة الساحل الإفريقي تضم كلا من موريتانيا في الغرب مرورا بمالي، جنوب الجزائر، شمال بوركينافاسو، النيجر حتى شمال التشاد شرقا، أما التعريف الأوسع والأشمل للساحل الإفريقي، فيعتبرها تلك المنطقة الشبه الجافة، التي تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقا، أو الدول الإفريقية الواقعة بين خطي عرض 12 درجة، و 20 درجة شمال خط الاستواء، إن هذه الديناميكية الجيواستراتيجية التي تميز الساحل الإفريقي، صعبت من وضع مفهوم حدود متفق عليها للمنطقة، وكنتيجة لهذه الاختلافات في تحديد المفهوم الجغرافي، دفعت الكثير من الباحثين والدارسين، إلى رسم حدود أكثر مرونة للساحل الإفريقي، وتم حصره بين منطقة شمال إفريقيا وغربها.

وحسب الموسوعة الحرة ويكبيديا فإن الساحل الإفريقي يمتد ليشمل كامل المسافة من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فيقع في أجزاء من:

- الجزائر (أقصى الجنوب)
- السنغال (شمالها)

- موريتانيا (جنوبها)
- مالي (وسطها)
- بوركينا فاسو (شمالها)
- النيجر
- نيجيريا (أقصى الشمال)
- جنوب السودان (أقصى الشمال)
- تشاد (وسطها)
- السودان (وسطها وجنوبها ولا سيما دارفور وكردفان)
- الرأس الأخضر
- جمهورية أفريقيا الوسطى (أقصى الشمال)
- إريتريا (أقصى الشمال)
- إثيوبيا (أقصى الشمال)

ثانيا: التركيبة البشرية لمنطقة الساحل الإفريقي:

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بتنوع إثني وعرقي، إذ تمتاز المنطقة بتداخل عدة أعراق تمثل كل منها أنماطا وعادات مختلقة، فعلى سبيل المثال نجد في النيجر قبائل الهوسا، والعرب، والطوارق والزرما، وفي مالي قبائل البمبار اوالسونغاي، والبولسو الكانوري،

والطوارق، والعرب، وتمتاز دول الساحل بكثافة سكانية ضعيفة وغير متوازنة مقارنة مع مساحته الشاسعة، وتبرز هنا مشكلة اللاجئين نحو المدن الكبرى هربا من الجفاف بفعل الأضرار والتصحر، وما يؤدي إليه من خلق تجمعات إثنية ونزاعات داخل الدول إذ هناك في الساحل حسب إحصائيات عام 2015 نحو (14.3) مليون نسمة يتوزعون بين بين (597) ألف لاجئ (443) ألف نازح[1].

إن التركيبة الاجتماعية والديموغرافية المتنوعة لدول الساحل الإفريقي جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا، لا سيما مع غياب الثقافة الوطنية الموحدة التي نتج عنها أزمات عدة مثل أزمة الطوارق في النيجر ومالي، والاضطرابات العرقية في موريتانيا والحروب الأهلية في دارفور والصراعات القبلية والأثنية في تشاد والتي تتغذى في أغلبها على انعدام العدالة التوزيعية وسوء توزيع الثروات الاقتصادية، فضلا عن ذلك فإن هناك عنصر أساسي يجب التطرق إليه، وهو التنوع الإثني الذي تتميز به منطقة الساحل الإفريقي إذ تضم المنطقة نوعين من الأجناس (الأسود و الأبيض)، إذ يتواجد الجنس الأسود بالجزء الجنوبي، والجنس الأبيض بالجزء الشمالي للساحل.

وفي موريتانيا يمثل عنصر (الحور) ثلث السكان وهم من العرب القادمين الذين استوطنوا شمال إفريقيا وعنصر (الأرتان) وهم من سلالة العبيد ويتمركزون في الشريط

[1] صباح بالة، الساحل الإفريقي، مجلة الموسوعة السياسية، 2020

الساحلي لنهر السنغال والنيجر تتوسط منطقة الساحل، وحيث نجد إثنية الهوسا في المناطق الوسطى والشرقية من البلاد، ثم يليه عنصر (الجير ما سونغاي)، في حين نجد عنصر (طوارق الشمال) ويحتلون نسبة (10%)، وتضم كذلك إثنيات أخرى العرب والتوبو والفولا وغيرها.

فضلا عن هذا التنوع الإثني بمنطقة الساحل الإفريقي، نجد كذلك التعدد الديني بين المسلمين والمسيح وأصحاب المعتقدات الإفريقية المحلية، وكذلك التعدد اللغوي بين اللغة العربية والفرنسية والإنجليزية واللغة المحلية للقبائل المختلفة وبوجود هذه التركيبة البشرية المتنوعة والتعدد الإثني في منطقة الساحل نشأت مختلف الصراعات والنزاعات القبلية و العرقية.

ثالثا: الواقع الاقتصادي:

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي من أفقر مناطق العالم. ومما يتميز به الواقع الاقتصادي لمنطقة الساحل هو هشاشة وتدهور اقتصاديات دوله بحيث أنّ معظم دول الساحل الإفريقي تصنف حالياً ضمن فئة البلدان الأقل نموا والأكثر فقرا.

وبحسب إحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2022، فإنّ الناتج المحلي الإجمالي لتشاد قدّر بحوالي 8.914 مليون دولار أمريكي، والسودان بحوالي 68.530 مليون دولار أمريكي، ومالي بحوالي مليون دولار أمريكي، والنيجر بحوالي 4.905 مليون دولار

أمريكي، وموريتانيا بحوالي 3.201 مليون دولار أمريكي، والسنغال بحوالي 13.333 مليون دولار أمريكي، وبوركينافاسو بحوالي 8.431 مليون دولار أمريكي. أما نيجيريا لأنها تعد أكبر دولة منتجة للنفط في إفريقيا، فإنتاجها المحلي مرتفع حيث يقدّر ب 222.867 مليون دولار أمريكي.

هذا بالإضافة إلى الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول. فبحسب إحصائيات 2009 التي قدمتها المؤسسات الأفريقية الثلاث: مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، والإتحاد الإفريقي، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، فقد قدر حجم الديون الخارجية لبوركينافاسو بحوالي 1751 مليون دولار أمريكي، وتشاد بحوالي 2134 مليون دولار أمريكي، ومالي بحوالي 1863 مليون دولار أمريكي، والسودان 34360 مليون دولار أمريكي.[1]

وعلى الرغم من هذه الأوضاع الاقتصادية، فإنّ منطقة الساحل أصبحت منطقة ذات أهمية اقتصادية، كونها تزخر بالثروات المعدنية مثل الذهب، اليورانيوم، الفوسفات، وباتت الثروة النفطية عامل جذب كبير لدول العالم إذ تصدر تشاد النفط منذ عام 2003 بما يقارب 200 ألف برميل يومياً. كما أصبحت مالي ثالث منتج أفريقي للذهب بعد جنوب أفريقيا وغانا، وتتميز النيجر بكونها ثالث دولة مصدرة لليورانيوم في العالم بعد استراليا وكندا. وتعتبر نيجيريا

[1] يونس غالمي، الوضع الأمني بدول الساحل الافريقي وتأثيره على الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 2018/2017، ص 28.

أكبر دولة مصدرة للنفط بحجم إنتاج يومي يصل إلى 27 مليون برميل واحتياطي يبلغ 36 مليار برميل.[1]

1 منطقة الساحل الأفريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية: التنافس الفرنسي– الأمريكي نموذجاً، مقال منشور على الموقع: https://tsaidali.wordpress.com/ بتاريخ 2015/08/15، تاريخ الاطلاع: 2023/04/20.

المطلب الثاني: أهمية منطقة الساحل:

تمثل منطقة الساحل الإفريقي إحدى الفضاءات الجيوسياسية التي جذبت اهتمام الدوائر السياسية والبحثية بعد ان كانت منطقة هامشية ومعزولة زمن الحرب الباردة، وذلك ليس بالنظر للتفاعلات التي افرزتها، ولكن لحسابات متعلقة بالاهتمام الدولي الجديد وارتباطات مصالح الاطراف والقوى الخارجية التي باتت لها تطلعات في المنطقة، وقد كان للتحولات التي افرزتها العولمة وتعددية المخاطر أن تحولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الأمنية، على ضوء الخصائص التالية التي فرضها واقعها الجيوبوليتيكي:

هي إقليم يستلهم وظيفته الجيوبوليتيكية من هشاشة وميوعة الحدود، حيث اتساع الرقعة الجغرافية مقابل ضعف الكثافة السكانية التي لا تتجاوز شخصا او اثنين في الكيلومتر المربع الواحد، حيث التمركز السكاني جنوبا، في حين تمثل الصحراء الكبرى معظم موريتانيا، ومالي، والنيجر، وتشاد.[1]

إذا كان من خصائص الصحراء الجغرافية انها إقليم مفرغ، وجاف وموحش، إلا أنها من منظور جيوسياسي باتت تقدم بدائل افضل فهي:

- تحوز على جيوب مائية وهبت غطاء نباتيا غير معهود في الصحاري وهو الواحات.
- هي شريان الحياة للقوافل والحركية التجارية تقليديا في المنطقة، وبمنظور الفجوات

[1] امحند برقوق،الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، العالم الاستراتيجي،العدد11 ، 2013، ص 12.

التكنولوجية المعاصرة لم تعد الصحراء منطقة خالية ومعزولة، امام ذوبان الحدود وتقليص المسافات مع تطور وسائل الاتصال والمواصلات الدولية.

- لم تعد الصحراء مرادفا للمنطقة القاحلة مع الاكتشافات المهولة التي جاد بها باطن الارض، وباتت منطقة ساحل الصحراء غنية بالموارد الطاقوية من البترول إلى الغاز واليورانيوم، ومن ثمة صارت مسرحا جديدا للتنافس الاستراتيجي، السياسي والاقتصادي.

وتشير المعطيات الجيوسياسية إلى أن منطقة الساحل والصحراء بحكم ما تتمتع به من خصوصية تحولت إلى فضاء انكفاء استراتيجي ومنطقة عبور مثالية لمختلف اشكال التجارة المحظورة بالنظر لصعوبة الرقابة عليها والتحكم فيها من الاتجار بالبشر إلى تجارة السلاح والمخدرات.

عرفت شعوب الساحل و الصحراء ظاهرة الاستعمار الغربي شأنها شأن باقي الدوائر الإقليمية (غرب إفريقيا، وشمال إفريقيا، والقرن الإفريقي، ...) وقد وصلت المنافسة بين قوى فرنسا، وبريطانيا، وهولندا والبرتغال إلى اشدها من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر بهدف الرقابة على اهم طرق الموارد التجارية بالنظر للإجماع الحالي حول اهمية موارد الصحراء وكان مؤتمر برلين (1884-1885) تعبيرا عن تلك التنافسية واتجاها نحو التقييم

والاقلمة في إفريقيا.[1]

[1] جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، 2014، ص 331-332.

المبحث الثاني: الأخطار الأمنية في الساحل الإفريقي:

المطلب الأول: الأخطار الداخلية.

أولا:أزمة بناء الدولة.

لفهم الطابع الدقيق لدولة مفككة يجدر بنا مقابلتها بنقيضها التي بمقدورها ضبط حدودها الجغرافية في إطارها الإقليمي، توفير التعليم والصحة و بنية اقتصادية عاملة قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها وضمان الحفاظ على النظام والقانون فتكون في نوع الدولة المتماسكة اجتماعيا وصاحبة نظام سياسي مستقر، أما الدولة الفاشلة فلا تملك أيا من الحسنات المذكورة، فهي موسومة بالعجز الوظيفي.

حيث يعرفها هلمن وراثنر. في دراستهما إنقاذ الدول الفاشلة سنة 1993 بأنها غير قادرة على أداء وظائفها بشكل فعال كوحدات مستقلة.[1]

كما ركز روبرت جاكسون على انتفاء السيادة عليها وبذلك فهي شبه دول تعتمد على السيادة الخارجية أي تحصيل الحاكم (فساد الحاكم للعائدات من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية القابلة للتصدير، ويعد فساد أهم المقاييس للدلالة على ضعف الدولة وهشاشتها، إذ يعتبرها نعوم تشاوسكي" بأنها مصدر تهديد وخطر على أمن الدول المجاورة".

[1] عمار غياط، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل الافريقي، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تعاون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، 2019/2018، ص 44

المقاييس للدلالة على ضعف الدولة وهشاشتها إذ يعتبرها نعوم تشاوسكي" بأنها مصدر تهديد وخطر على أمن الدول المجاورة، ففساد نظم التسيير وهشاشة الأجهزة القانونية في ممارسة عمليات الضبط أثبتته منظمة الشفافية الدولية حيث رتبت دول الساحل الإفريقي في المراتب الأولى لمؤشرات الفساد (إساءة استخدام المنصب لفائدة المصلحة الشخصية).[1]

وتتوفر عديد الأسباب لفشل الدولة الساحلية الصحراوية منها التباين العرقي، معضلة الحدود المصطنعة الموروثة عن الاستعمار، غياب المشاركة السياسية أزمة الشرعية والمشروعية التوزيع غير العادل، انتهاك حقوق الإنسان الأساسية، الفشل الاقتصادي ووجود أنظمة زبائنية تفتح المجال للتدخل الأجنبي ونظم باطريموانية قائمة على الشخصنة أصبحت تتملك دول غير شرعية داخل دولة شرعية وحولت القطاع العام إلى ملكية خاصة وكل ذلك يبنى على المحركات الكثيرة لقياس الهشاشة التي يعتمدها ومنها العنف، اللاعدالة، غياب الفعالية في مؤسسات الدولة، غياب الأسس الاقتصادية والمرونة حيث تم ترتيب دول الساحل الإفريقي ضمن المراتب الأولى لمؤشر الهشاشة ذات الإنذار العالي جدا منوه لها بعدم الكفاءة المؤسسية والوظيفية.[2]

[1] نعوم تشاوسكي، الدولة الفاشلة، إساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعبي، دار الكتاب العربي، 2007 . ص 09.

[2] مدوني علي، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقة الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013 ، 2014 . ص 281.

وبصفة عامة تحول فضاء الساحل إلى مناطق مهمشة إنسانيا يعيقها الانحطاط الاجتماعي نتيجة الإهمال والشعور بعدم الارتباط الوطني وعدم تحقق الخصوصية الشيء الذي اعتبره باري بوزان وأول ويوفر سببا مركزيا في قيام النزاعات الأمنية المسلحة بالدينامية السريعة في الساحل الإفريقي.

ثانيا: الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية:

تعرف منطقة الساحل كثيرا من النزاعات الداخلية والحروب الأهلية، بالإضافة إلى وجود الأنظمة الجائرة الفاسدة، واختراق حقوق الإنسان فيها. وهذه بدورها تعلب دورا هاما في ارتفاع الأعمال المهددة للأمن والاستقرار وخاصة تجارة الأسلحة وتهريبها. حيث أن هذه التجارة ترتبط دائما بمناطق النزاعات والحروب والصراعات والتي تجد فيها سوق رائجة لتصريف تلك الأسلحة، من أجل تحقيق أرباح خيالية من ورائها، وكذلك استخدام واستغلال النزاعات الداخلية للأطفال مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة تجارة البشر في هذه الحروب. كماأن نزوح المهاجرين من دول الساحل كان بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي عرفتها هذه الدول بسبب الحروب الأهلية أين توجد شبكات كبيرة تمارس مختلف أنواع التزوير والتهريب والتجارة غير المشروعة.

ومعروف أن انتشار الحروب والصراعات في منطقة الساحل، تعود إلى أزمة الهوية وضعف الاندماج الوطني، الناتج عن تخطيط عشوائي للحدود أثناء العهد الاستعماري، حيث أسس الاستعمار دول الساحل ضمن حدود سياسية وإدارية مصطنعة، قطعت أوصال المجتمعات والثقافات واللغات في إطار إستراتيجية واحدة في كل الشريط الساحلي، من موريتانيا

إلى السودان، تاركا في كل بلد من بلدان المنطقة أزمات بناء دولة متماسكة الأطراف ومنسجمة، حيث أصبحت مسألة الهوية من أكبر المشكلات التي تواجه المشروع الوطني" في منطقة الساحل، إذ لا تزال كل دولة فيه تعاني أزمة تكامل، وعجز عن التعامل العرقي، والتعدد الثقافي. وأمام فشل الأنظمة عن التعامل بحكمة وفاعلية مع مخلفات الاستعمار التي مست الهوية واللغة والثقافة والتنمية والبناء .. الخ.[1]

اضطرت الجماعات التي شعرت بالغبن والطـرد والحرمان، أو تعرضت له بالفعل، للجوء إلى العنف المسلح أكثر من مرة، وعلى طول عقود من الزمن، لتحسين وضعها في عملية توزيع الثروة، والاندماج السياسي والمدني خاصة.

وإذا ما أشرنا على سبيل المثال لا الحصر إلى بعض هذه النزاعات والحروب في منطقة الساحل، فإننا نجد هناك النزاع المسلح في الصومال الذي أنهك هذا البلد منذ 1991 وما زال. وهناك الجماعات المتمردة في السودان، والتي ظلت تهدد أمن واستقرار هذا البلد ومازالت، كالحرب الأهلية بين الشمال والجنوب لأكثر من عقدين، والتي أدت في النهاية إلى تقطيع أوصال هذا البلد بانفصال الجنوب على دولة الأم (2011)، وكذلك أزمة دارفور المعقدة التي لازالت تنخر وتهدد هذا البلد . كما شهدت التشاد ولعدة سنوات نفس الظروف المأساوية من

[1] مرابط رابح، اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2009، ص 33.

العنف والاقتتال الداخلي بين عدة مجموعات مسلحة، بالإضافة إلى النزاع والحرب شمال مالي.[1]

كما يمكن الإشارة إلى الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا ، والتي أدت إلى إبادة ما يقارب المليون شخص، وكذلك الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية، والتي قتلت نحو 7% من سكان هذا البلد... وغيرها من النزاعات والحروب الأهلية ، والاضطرابات السياسية.

وعامة فإن القارة الإفريقية من أهم الأماكن التي تعرف نزاعات وحروب داخلية، معظمها عرقية أو قبلية وفي هذا الإطار يرى (B. Buzan) أن انهيار الدولة يؤدي إلى ظهور كل مجموعة تعتمد على نفسها من أجل البقاء والدفاع عن كيانها ووجودها. وهناك علاقة بين الدولة الفاشلة والحروب والنزاعات الداخلية، فمعظم الحروب الداخلية تقع في الدولة الفاشلة والضعيفة التي تفتقر للكفاءة، وتنتشر فيها أنواع الأعمال الإجرامية التي تتضرر من آثارها السلبية الدول المجاورة، وخاصة بسبب نزوح اللاجئين إلى هذه الدول بأعداد كبيرة هربا من الأوضاع الداخلية المزرية الغير مستقرة، وقيامهم بأعمال غير شرعية تهدد الأمن والاستقرار.

ولقد تميزت السنوات الأخيرة بحركات هائلةللاجئين بصفة فردية أو جماعية، نتيجة الحروب والنزاعات الداخلية وانتهاكات حقوق الإنسان، بسبب الانتماءات العرقية والدينية والسياسية التي تضطر الأفراد إلى النزوح من المناطق الغير آمنة إلى دول أخرى أكثر أمنا واستقرارا.

[1] مرابط رابح، المرجع السابق، ص 34.

إنه بسبب الأنظمة المبنية على الانتماء العرقي أو القبلي في البلدان الإفريقية، مثل مالي والنيجر وكوت ديفوار ورواندا... وغيرها ، أدى ذلك إلى بروز صراعات سياسية ودينية وعرقية خلقت نزاعات وحروبا متواصلة، كانت لها انعكاسات خطيرة جدا على هذه الدول نفسها، وعلى الدول المجاورة كذلك. وفي السنوات القليلة الماضية تزايد عدد الحروب الأهلية في هذه الدول الساحلية، فأصبحت من أهم المصدرين للاجئين بسبب هذه الحروب وعدم الاستقرار الداخلي والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان فيها. نعم إن ما تعيشه هذه الدول من انقلابات سياسية وحروب أهلية ونزاعات داخلية وفقر وبطالة، كلها شكلت سببالتدفق هجرات معتبرة من السكان واللاجئين. ومما يدل على دور النزاعات الداخلية في منطقة الساحل هو نسبة اللاجئين والمشردين فيها بسبب الحركات الانفصالية والحروب والصراعات الداخلية والأهلية، حيث كانت إفريقيا ثاني أكبر مصدر للاجئين في العالم بنسبة 26%، وبلغ عددهم 6،5 مليون، وكان السودان أكبر مصدر، بسبب الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب وأزمة دارفور.[1]

ثالثا: أزمة الطوارق.

اعتبرت منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، كما عدت أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات

[1] أحمد ابراهيم محمود، الحروب الأهلية في افريقيا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، القاهرة، 2001، ص 31.

دوائر استراتيجية أخرى. وتعد أزمة الطوارق مورثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951 ، والنيجر 1960 ، ومالي 1960 ، وبوركينافاسو 1960 والجزائر 1962 ، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، والتي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا، التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعا لها، ولإسبانيا وإيطاليا تم تقطيعها بشكل اعتباطي لم يراع الحدود الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية (الطوارق فيما يخص حالة الجزائر)

في ظل هذا الواقع، انقسم الطوارق في رؤيتهم إلى موقفين: موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى، وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، حتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية. ومنذ ذلك الوقت وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر سيما دولتي مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضد سكان شمال كل منهما خلال عشرية الثمانينيات من القرن الماضي مما أجبر الطوارق على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح في وجه جيوش النيجر ومالي للمطالبة بحقوقهم.

نتيجة للموقف الأخير، ظهرت مجموعة من حركات الأزواد تسمي نفسها تحريرية تمردت على سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر وقادت خلافاتها معها وتحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر، وفضلا عن التبعات الإنسانية والمشكلات الأمنية(تهريب، تجارة مخدرات، اعتداءات على مواطنين جزائريين وغيره) التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامهم كمناطق انكفاء إستراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجرية أو المالية. ولا تستبعد بعض التقارير أن تكون العمليات المسلحة التي قاموا بها ضد بلدانهم الأصلية (وبتحديد ضد ثكنتين عسكريتين للجيش المالي في كيدال انطلقت من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينيات القرن المنصرم أو حتى سنة 2006 . وقد قادت هذه العمليات إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل(الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين(مالي والنيجر) كادت أن تؤدي إلى انفلات الوضع الأمني هناك وإلى فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر كانت في غنى عنها بحكم تكريسها لجهدها الأمني

المطلب الثاني: الأخطار الخارجية.

أولا: الأزمة الليبية.

ومع توالي تطورات الثورة الليبية، وانتقال حالة الارتباك التي اتسم بها المشهد الليبي إلى دول الجوار، حيث كان لدول الساحل الأفريقي نصيبًا وافرًا من هذا الارتباك، خاصة مالي والنيجر وتشاد، أعادت الدول الأفريقية النظر في مواقفها من الثورة الليبية، إلا أنها انشغلت بحالة الفوضى الأمنية التي عاشتها دول الساحل في أعقاب النمو غير المسبوق لأنشطة الجماعات الإرهابية التي جعلت من هذه المنطقة فناء خلفيًا لأنشطتها في الشمال الأفريقي والأقاليم الأخرى في أفريقيا. ووفقا لمؤشر الإرهاب العالمي لعام 2017 احتلت ليبيا الترتيب العاشر بين أعلى خمسين دولة في العالم من حيث الأنشطة الإرهابية، واحتلت السودان الترتيب الثامن عشر، واحتلت النيجر الترتيب العشرين، بينما احتلت تشاد الترتيب الرابع والثلاثين.

وتشهد الحدود الجنوبية لليبيا انفلاتًا أمنيًا منذ عام 2011، وانتشارًا لظاهرة تهريب البشر والمهاجرين وتهريب الوقود، إضافةً إلى تهريب الأسلحة. ومع عودة المقاتلين الذين حاربوا إلى جانب القذافي وانتشار الأسلحة التي كانت جزءً من ترسانة القذافي، والتي وصلت وفق بعض التقديرات إلى أربعة عشر دولة أفريقية وبلغت ما يقرب من 45 مليون قطعة سلاح، تأججت الصراعات في العديد من الدول، بجانب صعود الجماعات الإرهابية في شمال مالي، والتي تلقت الدعم من نظيراتها في ليبيا. واتجهت تشاد إلى تبني مجموعة من الاحتياطات الأمنية

على حدودها، كما قامت بضرب الجماعات المسلحة في جبال تيبستيما أدى إلى فرار بعض فصائل المعارضة التشادية المسلحة ودخولها عبر الحدود إلى ليبيا، حيث اتخذت من الأراضي الليبية منطلقًا، وتحالفت مع الجماعات الإرهابية. ومن بين هذه الفصائل "اتحاد قوى المقاومة"، وهي حركة تمرد تشادية كانت قد أوقفت القتال ضد الحكومة التشادية بعد توقيع اتفاق سلام بين تشاد والسودان في عام 2009، إلا أنها أعلنت استئنافها للقتال ضد نظام إدريس ديبي في 22 مارس 2013. وشاركت هذه الفصائل في هجوم سرايا الدفاع عن بنغازي ضد الجيش الوطني في منطقة الهلال النفطي في مارس 2017.

وبالإضافة إلى المشكلات الأمنية، ظهرت العديد من المشكلات الاقتصادية؛ فإلى جانب انهيار الدور الاقتصادي الليبي في أفريقيا جنوب الصحراء، خاصة في تشاد والنيجر، حيث أسهمت الاستثمارات الليبية في تطوير الحياة الاقتصادية في هذه الدول، أدت الثورة الليبية إلى عودة مئات الآلاف من المهاجرين الذين كانوا يعملون في ليبيا إلى كل من السودان وتشاد والنيجر. وحتى اندلاع الأزمة كان المغتربون من الدول الثلاثة من أهم الجماعات المستقرة في ليبيا. وتشير بعض التقديرات إلى أن أعداد المهاجرين السوادنيين في ليبيا بلغوا ما يقرب من المليون شخص، ومن تشاد تراوحوا بين 300 إلى 500 ألف نسمة، كما عاد ما يقرب من 211 ألف مهاجر إلى النيجر، وتوقف مشروع شق "الطريق العابر للصحراء" الذي قُدر طوله بحوالي 800 كلم والذي استهدف ربط ليبيا بالنيجر عبر الصحراء، وكانت ليبيا تتولى القسم الأكبر منه. كما توقفت العديد من المشروعات الاستثمارية الأخرى، وكانت تشاد من أهم

البلدان المستفيدة من رغبة القذافي في بسط نفوذه الاقتصادي والسياسي في أفريقيا منذ عام 2000.[1]

ثانيا: التنظيمات الإرهابية.

تمثل المرجعية العقائدية لجميع الحركات الإرهابية المسلحة في الساحل الإفريقيولها فروع عديدة مثل حركة التوحيد والجهاد في غربي إفريقيا، وحركة بوكو حرام في دلتا النيجر، كما تتحد لوجيستيا مع حركات أخرى كجماعة أنصار الدين الإسلامي وأيضا الشريعة، بالإضافة إلى أكثر من 10 تنظيمات مسلحة تنشط في الجنوب الليبي وتمثل قواعد لشراء السلاح أين تنتشر في ليبيا أكثر من 20 مليون وحدة سلاح، وتمتد ولايتها إلى الساحل الأطلسي مع جماعة أنصار الله، المرابطون من بلاد شنقيط، ضف إلى ذلك العلاقة المتنامية بين القاعدة وحركة الشباب الصومالية.

وتتميز القاعدة بذوبانها في محيطها الاجتماعي وقدرتها على التمويل والتجنيد بفعل إشرافها الدائم على المساعدات الاجتماعية التي توفرها وتساهم في أغلب عمليات الخطف وأخذ الرهائن بغرض الحصول على الفدى، كما تتغلغل بعناصرها ضمن المدارس والمعاهد القرآنية المنتشرة من ساحل الأطلسي غربا إلى ساحل المتوسط شمالا ليكونوا وسطاء تجنيد ومن أهم عملياتها خطف أربعة سياح فرنسيين وقتلهم قرب مدينة ألاك وبعدها بثلاثة أيام

[1] د. أميرة محمد عبد الحليم، الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الافريقي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2023.

الهجوم على ثكنة عسكرية قرب نواكشط أسفر عن قتل 15جندياً وذلك للدلالة في البداية على أفرقة التنظيم وانتشاره وذلك في عام 2007، الهجوم على السفارة الفرنسية في نواكشط في 2018/08/08 وقتل مسير أمريكي لمنظمة غير حكومية في 2009/06/03 في العاصمة نواكشط، استهداف درك تمنراست في 2012/03/03، الهجوم على قاعدة الحياة الغازية بتقنتورين (يمين أميناس، إليزي) في 17 جانفي2013. واستهداف مطعم وفندق في واغادوغو في 15 جانفي2016 الذي أدى إلى مقتل 30 شخص، استهداف المخيم العسكري في مالي (غاو)في7 201/01/18 بمالي بحصيلة وصلت إلى 54 قتيل واغتيال طبيب عسكري فرنسي في 2019/02/02 بمالي.[1]

ثالثا:الجريمة المنظمة

1-**تجارة المخدرات:** أصبحت إفريقيا من القارات الأكثر استهلاكًا للمخدرات ومنها منطقة الساحل الذي تحولت إلى منطقة مستقطبة لتهريبها ومنها الجزائر التي تعتبر منطقة عبور بسبب طول شريطها الساحلي وحدودها المقدرة بأكثر من 6000 كلم أغلبها صحراوية مع سبعة دول.

2-**الإتجار بالأسلحة:** حسب تقرير للأمم المتحدة فإن الاسلحة التي تأتي من وسط وشرق أروبا ،روسيا والصين بطريقة قانونية تنتهي بأيادي العصابات المسلحة في غرب إفريقيا و منطقة

[1]عادل زقاغ، سفيان منصوري، واقع الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي. مقاربة سوسيو-سياسية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، مارس2016. ص02

الساحل الإفريقي بعد تسريبها من داخل الأجهزة الحكومية (الجيش) بسبب الانتشار الواسع للفساد الحكومي فحسب نفس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوجد 100 مليون سلاح خفيف بالقارة الإفريقية ينتشر أكثر من 100000 سلاح كلاشنكوف منها في بلدان منطقة الساحل الإفريقي، ويلعب السماسرة بالتواطؤ الذي يحصلون عليه من الفاسدين الحكوميين دورا هاما في نقل وبيع الأسلحة للعصابات والتنظيمات المسلحة بعد حصولهم على الوثائق المزورة كموردين قانونيين للأسلحة ما يزيد من صعوبة مراقبة هذا النوع من نشاطات الجريمة المنظمة ويمكن تفسير تنامي نشاط السوق غير الشرعية لتجارة الأسلحة بتصاعد وانتشار الصراعات المسلحة داخل بلدان منطقة الساحل الافريقي.[1]

3-**الاتجار بالبشر:** يقدر تقرير الأمين العام للمم المتحدة في 07 سبتمبر 2016 أن الغالبية من النساء والأطفال الذين يجري تحريبهم عبر بحر الساحل الشمالي لإفريقيا يبحرون من ليبيا إلى إيطاليا للإتجار بهم هناك وقد جلبوا من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وهم لاجئون، هربوا من الاضطهاد والنزاعات ويؤكد بأن هناك زيادة كبيرة في عمليات الإتجار بالبشر عبر الطريق البحري الممتد من مصر إلى إيطاليا ومن الجزائر إلى إيطاليا وأن هناك زيادة في تجارة الأطفال ب 116% عن سنة 2015 عبر السواحل الشمالية خاصة الليبية، وعرف بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحةالجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 في الثالثة في

[1] عمار غياط، مرجع سابق، ص 58-59

الفقرة الأولى بأنه عبارة عن تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو استغلالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حلة استضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال و يشمل الاستغلال كحد أدنى ، استغلال الدعارة الغير أو سائر اشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسرا والاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء ،و بحسب الإنتربول فإن تقديرات مداخيل تجارة الأشخاص وتهريبهم من شمال إفريقيا إلى أوروبا بلغت 6 مليار دولار عام 2015. و وفق تقرير نشرته اليونسيف بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية في سبتمبر 2018 فإن من بين أربعة أطفال يقع ثلاثة منهم في شباك تجار البشر ممن يقطنون بالقرب من طرق الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي ويستغل في الوقت الحاضر أكثر من 300000 طفل دون الثانية عشر في النزاعات المسلحة، أما منظمة العمل الدولية في تقريرها لسنة 2018 فتكشف بأن 21 مليون طفل في العالم هم ضحية العمل القسري والاستغلال الجنسي، ويمثل العمل في البغاء وأشكال الاستغلال الجنسي وأعمال إزالة الأعضاء أهم مظاهر الإتجار بالبشر في منطقة الساحل الإفريقي.[1]

رابعا: الهجرة غير الشرعية:

[1] عادل زقاع، سفيان منصوري، واقع الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي، مقارنة سوسيو سياسية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 23، مارس 2016، ص 02.

لا تزال الهجرة غير الشرعية تمثل أبرز التحديات بالنسب للجزائر وبلدان منطقة الساحل الإفريقي فغالبا ما تكون الجزائر هدفا للمهاجرين بأعداد كبيرة إما للاستقرار أو للعبور نحو أوروبا و تتحكم أسباب كثير في تعاظم ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منطقة الساحل وجنوب الصحراء الكبرى إلى وعبر الجزائر ومنها:

1-شساعة الحدود وطولها وهو مرادف لضعف الرقابة الحدودية.

2-تواجد العنصر التارقي المالي والنيجيري على الحدود الجزائرية النيجيرية و فعالية هذا العنصر في عمليات تهريب المهاجرين إلى جنوب الجزائر خاصة تمنراست وأدرار.

3-تمثل الجزائر الخط المستقيم مع المغرب وتونس إلى البحر المتوسط ومنه إلى أوربا.

4-البيئة الأمنية غير الإنسانية في هذه المنطقة في نزاعات مسلحة، تدهور بيئي، فقر، مجاعات، قمع سياسي، وعدم وجود فرص للعيش من عمل وسكن.[1]

[1] تقرير الأمين العام للامم المتحدة رقم 766/2016/ المؤرخ في 07/09/2016 ، المقاطعة العامة ، واشنطن .ص02.

المبحث الثالث: تأثيرات الأخطار الأمنية على المنطقة:

المطلب الأول: على بلدان المغرب العربي

بؤرة أزمات

التهديدات الأمنية الحديثة الوافدة من منطقة الساحل والصحراء الكبرى تعتبر بمثابة ثقل أمني كبير على الدول المغاربية، بالنظر إلى اعتبارات عدة، أبرزها كون "دول الساحل" بؤرة للأزمات التي تجمع بين الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية الوافدة من تلك المنطقة.

منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى تحولت إلى قبلة للجماعات المتطرفة، مثل تنظيم "بلاد القاعدة في المغرب الإسلامي" وحلفائها في منطقة الساحل، مشيراً إلى تأثير المقاتلين الذين هاجروا من قبل إلى تنظيم "داعش" في العراق والشام، وبعد تراجع نفوذه وقوته بسبب الضربات الموجعة التي تلقاها، أصبحت الوجهة هي منطقة الساحل الأفريقي.

يرى مراقبون أن الدول المغاربية تواجه هذه التهديدات الوافدة من منطقة الساحل الأفريقي بشكل انفرادي، وهو ما يفسره أولاد مولود بغياب تنسيق ومقاربة مشتركة لمواجهة الخطر الإرهابي بين البلدان الخمسة، بسبب النزاع الدائر في ليبيا التي أضحت عنصر جذب للجماعات الإرهابية، ومشكلة العلاقات المتوترة بين المغرب والجزائر، الأمر الذي يزيد من إمكانية زحف الإرهاب والجريمة المنظمة إلى المنطقة المغاربية.

ويعتبر تنظيم داعش تغيّراً في بوصلة الإرهاب من منطقة الشرق الأوسط ومنطقة خراسان إلى منطقة أفريقيا، بخاصة الساحل والصحراء، مشيراً إلى ما خلص إليه المؤتمرون في لقاء مراكش بشأن تحول أفريقيا إلى أرض خصبة ومرتع للجماعات الراديكالية والمتطرفة.[1]

كما أنه يتعين تضافر الجهود الدولية والإقليمية، وتجاوز الخلافات الثنائية في المنطقة المغاربية، والتركيز على المشترك بين هذه البلدان، من أجل دحر أطروحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء، مبدياً خشيته من بروز تنظيمات متطرفة جديدة في المستقبل وتنامي نشاطها، بالتالي وصول هذا الخطر إلى القارة الأوروبية.

نقطة التقاء المخاطر.

منطقة الساحل والصحراء هي نقطة التقاء لكل المخاطر التي تهدد الأمن والسلام والاستقرار في العالم وليس في أفريقيا وحدها، ففيها تتقاطع الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة التي تعمل في تجارة المخدرات العابرة للقارات، وتهريب السلاح والاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية، والاقتتال العرقي الذي يغذّي الحركات الانفصالية المسلحة، ثم دخول المرتزقة الأجانب على الخط، من قبيل عناصر (فاغنر) الروسية التي يقدر عدد أفرادها في أفريقيا بما لا يقل عن ثلاثة آلاف بحسب بعض التقديرات".

[1] حسن الأشرف، كيف يهدد إرهاب "ساحلستان" بلدان المغرب العربي؟، مقال في مجلة أنديبوندو عربية، 25 ماي 2022.

ويستعرض منحى التطور النوعي للهجمات الإرهابية، فخلال فترة وجيزة تمتد ما بين جويلية وسبتمبر 2021، استهدف هجومان مسلحان قوات حفظ السلام الأممية في مالي المعروفة باسم "مينوسما" في جويلية 2021. وفي الشهر ذاته، نفذ هجوم دموي على بوركينا فاسو راح ضحيته 160 مدنياً في المنطقة المعروفة بالمثلث الحدودي، وفي سبتمبر 2021، تعرضت قاعدة عسكرية في نيجيريا لعملية راح ضحيتها 12 جندياً. كما أعلنت مالي مقتل خمسة جنود وسط البلاد، في كمين نفذته جماعات مسلحة في 13 سبتمبر، وقبلها بأسبوع شنّت جماعة "بوكو حرام" هجوماً على قاعدة عسكرية في النيجر خلف 16 قتيلاً وتسعة مفقودين أخذوا كرهائن.

عوامل تدهور الوضع

كنتيجة مباشرة لتدهور الوضع الأمني، تزايد عدد النازحين الذين تركوا موطنهم الأصلي فراراً من جحيم الحرب، وبحسب تقرير الأمم المتحدة في سبتمبر 2019، بلغ عدد النازحين في مالي وحدها أكثر من خمسة آلاف شخص فروا من بؤر القتال، ما سيعزز صفوف الهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا على وجه التحديد، كما سيجعل من هؤلاء النازحين فريسة سهلة للتجنيد في صفوف الجماعات المتطرفة وشبكات الجريمة المنظمة والمجموعات الانفصالية المسلحة.

كما أن هناك دول باتت إما في حكم الدول الفاشلة بسبب الانقلابات المتكررة وانهيار الدولة المركزية منذ 2012 مثل مالي، أو في حكم البلدان التي تعاني الهشاشة الاقتصادية

والاجتماعية"، مردفاً أن الوضع السيئ تفاقم بسبب ظهور أزمة كورونا من جهة والتغيرات المناخية من جهة أخرى، وهي عوامل مرشحة للتفاقم على المدى المنظور في معظم دول منطقة الساحل وجوارها المباشر.

صراع القوى العالمية على النفوذ والمصالح الاقتصادية سيتفاقم تلك المخاطر، بدليل الصراع الحالي بين فرنسا وروسيا في مالي، الذي أدى إلى إنهاء عملية برخان وطرد السفير الفرنسي وخروج مالي من مجموعة الدول الخمس المعروفة بـ(جي 5)، ما سينعكس لاحقاً على الأمن في أوروبا."[1]

[1] حسن الأشرف ، المرجع السابق.

المطلب الثاني: تأثير الأخطار الأمنية على منطقة الساحل والصحراء

تشكل التهديدات الأمنية (الإرهاب—الجريمة المنظمة) التي تعرفها المنطقة تحديا حقيقيا أهام اقتصاديات دول المنطقة ,حيث أضحت جميع أنواع الجريمة المنظمة العابرة للحدود تضرب اقتصاديات دول المنطقة وخارج المنطقة كذلك. أما التهديدات الإرهابية فمن شأنها زعزعة الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي لدول المنطقة، من خلال الهجمات التفجيرية الكبرى النبي يتم تنفيذها أومن خلال استهداف مؤسسات الدولة ورموزها بل حتى السياح الذين يتوافدون على دول المنطقة يتم استهدافهم، حيث يتم اختطافهم ومساومة الدول النبي يحملون جنسيتها بغدية كبيرة مقابل طلاق سراحهم. الأمر الذي ينعكس على حركة السياحة في المنطقة، وبالتالي تراجع عائداتها على خزينة الدولة.

بالإضافة إلى تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية في المنطقة بسبب عدم الاستقرار.أما الحصيلة النهائية لهذه التهديدات فتتمثل في إعاقة عملية الانفتاح السياسي لدول المنطقة وإحداث انتكاسة بالجهود التنموية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وبالطبع كان لكل هذه التطورات الأمنية تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الإفريقي ككل إلا أنه يمكن التأكيد على ملاحظتين هامتين:

* تشير إلى أن ترتيبات التعاون والتنسيق الأمني الإقليمي في منطقة الساحل كانت تقودها دول الشمال الإفريقي دون غيرها، نظرا لما تمتلكه هذه الدول من قدرت مادية وتنظيمه؛ حبك قامت الجزائر بدور فعال في هذا الإطار يحكم امتلاكها للموارد والقدرات الدبلوماسية والعسكرية،

وأيضا قدرتما على تفادي بعض التهديدات. كما حاولت ملء الفراغ الذي توجم نظام العقيد معمر القذافي في منطقة الساحل، فقدمت المساعدات، والتدريب، وعقدت اتفاقيات ومناورات مشتركة، خاصة في إطار دول الميدان (والتي تضم إلى جانب الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر).[1]

- فترتبط بأولويات القضايا الأمنية التي تشغل هذه الدول، فقضية تأمين الحدود تعد من أهم القضايا النى تنقز عليها في تعاونها المشترك، ومن ثم تصبح المعالجة الأمنية هي الركيزة الأساسية النى تعتمد عليها في مواجهتها للتهديدات .و تنعكس هاتان الملاحظتان على تحليل التأثيرات الإقليمية للتطورات الراهنة في دول الساحل، فمن ناحية عوك الإرهابية في دول المنطقة إلا أن حالة الفوضى التي تعيشها دول الثمال الإفريقي – خاصة ليبيا— قدمت لهذه الجماعات فرصا جديدة للبقاء والنمو، ليس فقط بالاعتماد على اللاح والبشر، ولكن أيضا سمحت هذه الفوضى لبعض هذه الجماعات بالسيطرة على مناطق داخل هذه الدول، ليصبح نطاق نفوذها أوسع، خاصة في ظل تواصلها مع غيرها من الجماعات المتشددة في الدول المجاورة، مثل :جماعة أنصار الشريعة في ليبيا، كما يمكنها الرجوع إلى التمركز في دول الصحراء، ولكن بصورة أقوى من السابق. ومن ناحية ثانية، دفعت الفوضى التي تعيشها هذه الدول الإقليمية الراعية

[1] مخلوف ساحل، إشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الافريقي، الملتقى الوطني حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 130

للأمن والسلم في الإقليم كدولة الجزائر إلى التركيز في بعض الأحيان على تأمين حدودها ومنع وصول عناصر الجماعات المتشددة إلى داخل أرضيها من دول الجوار، مما يؤثر على المساعدات التي تقدمها لغيرها من دول الإقليم.

ومن ناحية ثالثة، أدت التطورات الأمنية التي شهدتما دول الثمال الإفريقي مؤخرا إلى بروز الخلاف الجزائري المغربي على سطح الأحداث، وإعاقته للتعاون والتنسيق بين دول الإقليم في الحلات المختلفة، سواء في إطار ثنائي، أو في إطار التجمعات الإقليمية، كالاتحاد المغاربي، أو مجموعة 5 + 5، حيث يتهم كل طرف الآخر بمحاولة السيطرة والقيادة وضرب مصالحه، وهذا كله في إطار التنافس حول ضمان المصالح الذاتية في المنطقة، وترى المغرب أن تشكيل طوق في الساحل بقيادة الجزائر يعتبر تمديدا لها ولهذا أثار المغرب قضية غيابه عن التنسيق في الساحل منذ ظهور مبادرة دول الميدان، وحاول منافسة الجزائر عبر توسيع التنسيق خارج الإطار الجزائري في تنافس جزائري مغربي في ملف الساحل.[1]

وزا، يبدو أن تداعيات المراحل الانتقالية التي تعيشها دول الثمال الإفريقي العربية عقب الثورات، قد قدمت فرصا حقيقيه للجماعات الإرهابية المتشددة؛ إلا أن الدول الإفريقية جنوب الصحراء ستظل الأكثر تأثرا بذه التداعيات، لما تتم به من مثكلات هيكلية ترتبط بتكوين الدولة الوطنية بعد الاستقلال، إلى جانب الأطماع الخارجية التي تحيط بذه الدول، والتي تتحكم في

[1] غدير دليلة، الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص 39.

مارت تحقيق الأمن والتنمية فيها.

نستنتج مما سبق أن منطقة الساحل الأفريقي تعد إحدى بؤر التوتر في العالم وبالنظر إلى الأزمات والصراعات القبلية التي تعيشها المنطقة حاليا يمكن اعتبار منطقة الساحل ساحل الأزمات أو قوس الأزمات , حيث أصبحت المنطقة مصدر لكثير من المشاكل المرتبطة غالبا بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد ,كما أضحت مسألة الهوية من أكبر المعضلات التي تواجه المشروع الوطني في الساحل حيث لا تزال كل دولة فيه تعاني أزمة تكامل وعجز في التعامل مع التنوع العرقي والتعدد الثقافي حيث عرفت كل من مالي والنيجر ونيجيريا وتشاد والسودان والصومال وموريتانيا حروبا أهلية وأزمات سياسية وانقلابات عسكرية.[1]

[1] غدير دليلة، المرجع السابق، ص 40.

خلاصة:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة توترا متصاعد بسبب انتشار مجموعة من التهديدات الأمنية بالمنطقة؛ كنشاطات الجماعات الإرهابية، أبرزها على الإطلاق نشاط تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، تزداد هذه الوضعية تعقيدا مع تنامي نشاطات الجريمة المنظمة بكل أنواعها، كتهريب المخدرات والأسلحة...إلخ،هذا الواقع جعل العديد من القوى الفاعلة في النظام الدولي تحول أنظارها نحوهذه المنطقة المنسية لفترة طويلة من الزمن، حيث أصبحت المنطقة تعرف نشاطا واضحا وكبيرا لفرنسا على غرار السنوات الماضية، ورغم أن الغاية من وراء اهتمام هذه الأخيرة كانت بمبررات أمنية بحتة إلا أنها تخفي في جوهرها مطامع مصلحية بدرجة أولى. كما تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، فهي تمثل عمقا استراتيجيا للجزائر ضمن جناحها الجنوبي، إذ جعلت هاته الأخيرة تؤثر وتتأثر بكل ما يحصل بالساحل الإفريقي، هذا ما دفع بالجزائر إلى تقديم مقاربة أمنية ناجعة بالمنطقة والغرض منها مجابهة مختلف التهديدات الأمنية القادمة من الساحل الإفريقي والتي تشكل خطرا كبير على المنطقة وشمال إفريقيا بصفة خاصة.

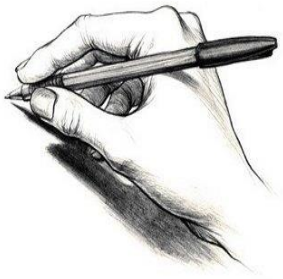

الفصل الثاني

الأمن القومي الجزائري وأخطار الساحل

الفصل الثاني: الأمن القومي الجزائري وأخطار الساحل

المبحث الأول: أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل الأفريقي.

الانقلاب العسكري الذي حدث في مالي أغسطس 2020 يعتبر الحالة الرابعة للانقلابات العسكرية داخل مالي، والذي أُعلن عنه عقب تبادل لإطلاق النار وتمرد عسكري داخل القصر الجمهوري ومن ثم القيام بإعتقال الرئيس المالي ابراهيم بوبكر كيتا "إبيكا" الذي تم انتخابه في 2013، وتولى فترة رئاسة أخري عام 2018، وانتهي بإجباره على تقديم الاستقالة، كما أعلن قادة الانقلاب أيضاً أنهم يريدون تحقيق تبادل سلمي للسلطة وتحقيق الإنتقال السياسي المدني، هذا الانقلاب الذي فتح الكثير من التدخلات في المنطقة وسعي الكثير من القوى لبسط نفوذها بالمنطقة[1].

مالي واحدة من أكثر الدول الإفريقية التي تعاني من انتشار الفقر والجماعات المسلحة والحركات التمردية، ترتبط مالي بسبع دول جوار تربطهم علاقات متوترة تارة ومستقرة نسبياً تارة أخري، فدول الجوار المالي هي الجزائر وموريتانيا والنيجر، وكذلك السنغال وبوركينا فاسو وساحل العاج وغينيا، وكذلك واحدة من دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك مالي هي إحدى الدول الخمس لدول الساحل الإفريقي، فذلك السرد يوضح مدى ارتباط مالي بالعديد من القوى، وحدوث مثل هذه الظواهر داخلها يؤثر بالتالي على مستقبل هذه التكتلات،

1 دحموح طاهر, الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي ، على الموقع: https://jilrc.com/archives/8599. تاريخ الاطلاع: 2023/05/15 الساعة 12.30.

ويجعل التعامل مع الدولة بشئ من الحذر حتى لا تؤثر في الدول الأخرى خصوصاً في ظل ما تتعرض له قارة أفريقيا من تحديات ومخاطر على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي[1].

تعكس إشكالية أزمة بناء الدولة الوطنية إحدى المعضلات الأمنية الخطيرة التي تعانيها دول منطقة الساحل الأفريقي، وذلك على خلفية الرواسب التاريخية التي أنتجتها مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة عن الحقبة الاستعمارية، التي لم يراع فيها التنوع الإثني والقبلي وخصوصية المجتمعات المكونة لفضاء الساحل. الأمر الذي جعل العملية السياسية في جميع بلدان هذا الأخير تتميز باختلال هيكلية عميقة، ناتجة من طبيعة الأنظمة السياسية المغلقة، وضعف المشاركة السياسية، وانعدام وتقييد حرية التعبير والإعلام، وهو إحدى السمات الأصيلة للواقع في دول الساحل الأفريقي، وهي الفرضية الأخرى التي تنفي جدوى الديمقراطية فيها، ناهيك باستمرار تأثير المؤسسة العسكرية كعامل حاسم في إدارة عملية الانتقال السياسي، وذلك كما كشفت عدة انتخابات جرت في كل من النيجر ومالي وحتى موريتانيا، على الرغم من تبني هذه الدول الديمقراطية.

إن فكرة الدولة في حد ذاتها، تتجسد في كل من شخص الرئيس القائد والزعيم والحزب القائد الطليعي الواحد، وكذا في القبيلة والعرش والمنطقة والجهة والعرق، وعليه عرفت الدولة الأفريقية عموماً وفي منطقة الساحل الأفريقي بخاصة ما يسمى «العصب العسكرية – المدنية»، فضلاً

[1] دحموح طاهر نفس المرجع السابق.

عن وجود أنظمة عسكرية. وهي الأمور التي جعلت الدولة في الساحل تفشل في بناء كيانات حديثة تضمن الوحدة الترابية لأقاليمها، كما أثبتت أن كثيراً من المناطق تعيش فترة ما قبل الدولة أو شبه الدولة، وهو ما يدفع إلى القول إن العجز الوظيفي للدولة في الساحل هو أحد المسببات الرئيسة للمشاكل الممتدة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

ولا ننسى هنا العوامل الاقتصادية وضعف مؤشرات التنمية وتصاعد حركة التفاعلات الاقتصادية والدولية واتساع الهوة بين الشمال والجنوب، إضافة إلى برامج التصحيح والتكيُّف الهيكلي المنتهجة من طرف المؤسسات الدولية التي أحدثت شرخاً كبيراً في فلسفة المواطن الأفريقي وفكرة الرفاهية وتقديم الخدمات الاجتماعية في إطار السياسات العامة بغية تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية.[1] كما يمكن الإشارة إلى ما يعرف حالياً بـ «اقتصاد الحرب» وما يحدثه من انعكاسات محفزة على النزاعات ومساعدة على استمرار حالات الانقسام وعدم الاستقرار وإفراز بيئة من اللا أمن تغيب فيها سلطة الدولة وتظهر فيها فواعل جديدة على غرار الأعمال الإرهابية ونشاطات الإجرام المنظم والاتجار بالأسلحة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى معضلة الفشل الدولاتي.

[1] دحموح طاهر المرجع السابق .

المبحث الثاني :النزاعات الإثنية في منطقة الساحل الأفريقي

اعتبرت منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، كما عدت أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى. وتعد أزمة الطوارق موروثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، والنيجر 1960، ومالي 1960، وبوركينافاسو 1960 والجزائر 1962،[1] عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، والتي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963. ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا، التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعا لها، ولإسبانيا وإيطاليا تم تقطيعها بشكل اعتباطي لم يراع الحدود الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية (الطوارق فيما يخص حالة الجزائر).

[1] إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي ,
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html تاريخ الاطلاع: 05/15/ الساعة: 14.00

في ظل هذا الواقع، انقسم الطوارق في رؤيتهم إلى موقفين: موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى، وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، حتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية. ومنذ ذلك الوقت وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر سيما دوليتي مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضد سكان شمال كل منهما خلال عشرية الثمانينيات من القرن الماضي مما أجبر الطوارق على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح في وجه جيوش النيجر ومالي للمطالبة بحقوقهم[1].

نتيجة للموقف الأخير، ظهرت مجموعة من حركات الأزواد تسمي نفسها تحريرية تمردت على سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر وقادت خلافاتها معها وتحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر، وفضلا عن التبعات الإنسانية والمشكلات الأمنية (تهريب، تجارة مخدرات، اعتداءات على مواطنين جزائريين وغيرها) التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامهم كمناطق انكفاء إستراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجرية أو المالية. ولا تستبعد بعض التقارير أن تكون العمليات المسلحة التي قاموا بها ضد بلدانهم

[1] المرجع السابق

الأصلية (وبتحديد ضد ثكنتين عسكريتين للجيش المالي في كيدال) انطلقت من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينيات القرن المنصرم أو حتى سنة 2006. وقد قادت هذه االعمليات إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر) كادت أن تؤدي إلى انفلات الوضع الأمني هناك وإلى فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر كانت في غنى عنها بحكم تكريسها لجهدها الأمني والعسكري في شمال البلاد الذي كان يعاني من الألفية المنقضية.

قروض لإقامة مشاريع تنموية، وتحديد التبادل التجاري وتنسيقه بين مناطق دول الجوار، ووضع نظام صحي يلائم طبيعة الأهالي الرحل والقضاء على عزلة المنطقة عبر تطوير شبكة الطرقات الرئيسية بين كيدال وداخل البلاد وداخل البلاد وبينها وبين المناطق الجزائرية المتاخمة[1].

لا شك في أن من بين الخصائص الرئيسة في الساحل الأفريقي ذلك التنوع العرقي والإثني، حيث تنقسم الأجناس العرقية في منطقة الساحل الأفريقي إلى قسمين رئيسين: «الجنس الأبيض» ذو البشرة الفاتحة، الذي يتمركز في الجزء الشمالي للساحل، و«الجنس الأسود» ذو البشرة السوداء، الذي يتمركز في الجزء الجنوبي، لكن ضمن هذين القسمين الرئيسين تتفرع مجموعات إثنية أخرى. الأمر الذي جعل هذه المنطقة تعرف نزاعات إثنية

[1] المرجع السابق.

وعرقية عديدة في صورة أزمة تشاد والسودان وأبرزها على الخصوص قضية الطوارق، وما تطرحه من تحديات سياسية ومجتمعية وأمنية على حد سواء، وخصوصاً أنّ هذه الأقلية عاشت في كنف التهميش والإقصاء في الدول التي تحتضنها، فأثارت أزمة الطوارق تحدياً أمنياً كبيراً من حيث الإطار المحدد لها ومن حيث الأطراف التي تسهم من قريب أو من بعيد في تداعياتها الراهنة، حيث تعَدُّ أقلية «الطوارق» في النيجر ومالي من بين العوامل التي تحدّد استقرار الدولتين بخاصة[1].

تعاني أقلية الطوارق صعوبة كبيرة في الاندماج المجتمعي وهي تحرَم التوزيع العادل للثروة والاستفادة منها، وتفتقر إلى أدنى شروط البنى التحتية التعليمية والصحية، بما يحفظ عيشهم وكرامتهم، وهذا ما يجعل مسألة الطوارق تشكل رهاناً أمنياً بمنطقة الساحل الأفريقي، وبخاصة إذا تم ربطها بمختلف الظواهر المرضية العابرة للحدود، كالجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، التي أصبحت تجد في هذه المنطقة مناخاً ملائماً لممارستها نتيجة هشاشة الدولة، وعدم قدرتها على توفير أدوات الضبط، كمراقبة حدودها نظراً لشساعة أراضيها.

[1] المرجع السابق

المبحث الثالث :أنشطة الجريمة المنظمة والأعمال الإرهابية

يعد الساحل منطقة مثالية لحركة مرور الأسلحة، فقد أصبح الطلب عليها مكثفاً بسبب العديد من الصراعات، إذ تتحدث التقديرات عن وجود نحو 80 ألف قطعة سلاح من نوع كلاشينكوف، ما يُغذي الشبكات الإجرامية العاملة في التهريب والجماعات الإرهابية. وازدادت هذه الظاهرة بشكل كبير ومتسارع من جراء إفرازات الأزمة الليبية وسقوط نظام «معمر القذافي» وعودة الطوارق الذين قاتلوا إلى جانبه مدججين بالأسلحة.

و قد برزت الظاهرة الإرهابية في أفريقيا بشكل واضح مع تسعينيات القرن الماضي مع بداية اختراق القاعدة المناطق في أفريقيا وتحديدا في السودان أين أقام أسامة بن لادن لفترة هناك ثم ظهور الجماعات المسلحة في الصومال بين 1903 م القادمة من إقليم" أوغادين" ويعدها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي وصولا إلى تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا وتنزانيا.[1]

وعلى هذا فإن ما يجري في الساحل الأفريقي هو امتداد طبيعي لمفهوم الطاهرة الإرهابية في العالم لكن ونظرا لتضاريس المنطقة الوعرة فإن الجماعات التي تنقل نقاط بين نشاطها تتفادى الدخول في أي مواجهات مسلحة من أي طرف لأنها ترى أن مهمتها تكمن في

[1] قصار الليل جلال ,التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الجزائري , https://www.univ-soukahras.dz/ar/publication/article/1784 تاريخ الاطلاع: 17/05/ 2023 الساعة: 9.30.

اعتماد أسلوبا الاختطاف و تلفي الفدية مقابلة الإطالة عمر الإرهاب في جهات عديدة بما فيها الساحل الأفريقي.

ويؤكد كانت أن انتشار التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء هو نتاج تضافر العديد من العوامل، من أبرزها تردي الأحوال المعيشية في الدول الأفريقية، والتدخل الأجنبي السافر في شؤون القارة، وانتشار الجماعات التبشيرية بشكل كثيف، وسهولة التنقل بين الدول و بعضها البعض، والاحتكاك بمجموعات جهادية كثيرة خارج الإقليم في أفغانستان و السودان وغيرهما، هذا علاوة على الطبيعة الداخلية، الاقتصادية والعرقية و القبلية، للعديد من الدول التي تشجع على إفراز تنظيمات متشددة، في كل من موريتانيا والجزائر ونيجيريا ومالي وبقية الدول المجاورة في الغرب و الوسط[1].

أشارت تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة (UNODC)إلى أن السجائر المهربة عبر هذه الطرق تمثل نحو 60 بالمائة من سوق التبغ الليبية (أو 240 مليون دولار من العائدات على مستوى التجزئة) و18 بالمائة من السوق الجزائرية (أو 228 مليون دولار), كما أصبح الساحل مركزاً متزايد الأهمية لشبكات تهريب المخدرات من طريق ربط العلاقة بين الموردين من أمريكا اللاتينية (الكوكايين)

[1] خريطة الحركات الإرهابية في أفريقيا، على الموقع: https://akhbarlibya24.net/، تاريخ الاطلاع: 2023/05/28 ساعة: 10.00

والمغرب (الحشيش) مع الأسواق في أوروبا والشرق الأوسط، حيث يُعتبر المغرب أكبر منتج في العالم للحشيش (21 بالمائة من الإنتاج العالمي), كما يقوم مهربو المخدرات بعملية تبييض هذه الأموال بأوجه مختلفة، ففي كثير من الأحيان، يستثمر هؤلاء المجرمون الأموال المشبوهة في المشاريع العقارية أو عقود التأمين.

فضلاً عن عمليات الاختطاف للحصول على فدية، التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي؛ فالمكاسب المالية الناتجة من هذا النشاط تستخدم على نطاق واسع لتمويل العمليات الإرهابية، كما أن إستراتيجية التجزئة الجديدة للمناطق المستهدفة المختارة من قبل التنظيم بالمنطقة يجعل المغتربين والمدنيين يتعرضون وبسهولة لمثل هذه العمليات. كان هذا هو الحال خلال أزمة الرهائن في «عين أمناس» في الجزائر خلال شهر جانفي 2013، وقبل ذلك الرهائن الأوروبيون والدبلوماسيون الجزائريون المختطفون في مدينة غاو المالية.

وحاليا يتغلغل في قارة أفريقيا خمس مجموعات إرهابية مسلحة شديدة الخطورة، ولديها صلات بتنظيم القاعدة، وهي: "بوكو حرام" في نيجيريا، و"القاعدة في المغرب الإسلامي شمال الصحراء الكبرى، وحركة الشباب المجاهدين الصومالية، وحركة أنصار الدين" السلفية الجهادية في مالي،[1] وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا(،حيث كان هذا الانتشار ارتداد

[1] قصار الليل جلال ,التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الجزائري

استراتيجيا و أثرا مباشرا على الجزائر، فضلا على التدهور الأمين وتصاعد حدة النشاط الإرهاب المتصل بمختلف النشاطات الاجرامية المتاخمة خدودها الوطنية، فان الاتصال الشيكلي و العضوي تختلف هذه الأعمال بالجماعات الارهابية النشطة و المستمر كرة قياداقا بالجزائر، ما كان له الا أن يزيد من رفع درجات انعكاسها وتأثيرها على ترتيبات ومتطلبات بناء أمنها

يبقى عنصر الإرهاب أيضاً كأبرز الفواعل البنيوية المهددة للأمن في منطقة الساحل الأفريقي؛ فقد كان لتزايد وتيرة النشاط الإرهابي في الساحل الأفريقي من جراء الأزمة في مالي (2012) ارتداد استراتيجي وأثر مباشر في الجزائر، بعد تحول نشاط الجماعات الإرهابية المتمركزة في فضاء الساحل من المجال المحلي إلى الإقليمي.

المبحث الرابع :المشاريع و المخططات الأجنبية في منطقة الساحل الأفريقي

في الوقت الذي تسعى دول الساحل الأفريقي إلى التحرر من نفوذ القوى الاستعمارية، تأتي مسألة الاهتمام بهذه المنطقة وبروز التنافس الدولي حولها، في محاولة لإعادة التموقع من جديد في إطار يضمن لها كسب معركة الصراع حول خيرات هذه المنطقة وبسط نفوذها، حيث برز الساحل الأفريقي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كمنطقة إستراتيجية في ظل الحملة العالمية للحرب على الإرهاب.[1]

[1] عربي بومدين، "الساحل الأفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية"، **مجلة قراءات أفريقية)** العدد 19، 2014)، ص40.

إن تمسك فرنسا بأهمية هاته المنطقة وإتخاذها منطلقا من أهم منطلقات الإرتكاز لإستراتيجيتها الشاملة لمواجهة الدول الكبرى في عالم الجنوب سبيلا للحصول على مزيد من الثروات وتأمين الأسواق وحماية مصالحها في أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي خاصة , قد أدى إلى تأجيج ظاهرة التنافس والصراع حول منطقة الساحل الأفريقي التى تعد محط أنظار القوى الكبرى كما أدى ذلك إلى بروز قوى فاعلة أخرى تطمح لبسط نفوذها وتأمين مصالحها كذلك في هاته المنطقة) الدور الصيني , الدور الروسي[1].

وفي هذا السياق يبرز تحدي المشاريع الأجنبية كأحد المتغيرات الرئيسية في إبقاء حالات اللا استقرار في المنطقة في اتجاه إجراء عمليات فك وتركيب لعدد من الدول الأفريقية أو حلحلة الخريطة السياسية لها، وتظهر هنا منطقة الساحل الأفريقي كأهم المناطق الإستراتيجية في العالم انطلاقاً من نظرية تحليل القوة الإستراتيجية للمناطق في العالم (S.W.O.T) ، فيبرز النفوذ التقليدي الفرنسي لما تراه فرنسا مجالها الحيوي وإرثها الاستعماري بالوجود في قواعد عسكرية، والتدخل العسكري المباشر، وهو الأمر الحاصل في كل من مالي وكوت ديفوار وأفريقيا الوسطى، إضافة إلى مصالحها الإستراتيجية في المنطقة في كل من مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد في ما يتعلق بالاستثمارات الفرنسية في قطاع الطاقة وعلى رأسها اليورانيوم، فهي تحتكر استغلال اليورانيوم بالنيجر التي تحصي أكثر من 249 مليون طن، الأمر الذي يمثل مصدراً أساسياً لبرنامجها النووي فضلاً عن استثماراتها الاقتصادية في

1 غدير دليلة، مرجع سابق، ص 01.

مختلف دول الساحل الأفريقي، إذ يُعتبر القطاع النووي في فرنسا من مسائل الأمن القومي الفرنسي، فزيادة على أهميته العسكرية، تعتمد فرنسا عليه كلية في مجال توليد الطاقة، ولا يمكن في الوقت نفسه تجاهل المصالح الفرنسية المرتبطة بمشروع خط الأنابيب لنقل الغاز من أفريقيا باتجاه أوروبا، الذي من المنتظر أن يقلل إلى حد كبير العجز الأوروبي في مجال التزود بالغاز الطبيعي[1].

في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعدد مشاريعها ما بين مشاريع ذات أولوية إعلامية كدعم الديمقراطية وترويجها في بلدان الساحل الأفريقي، ومشاريع ذات ضرورات اقتصادية متعلقة أساساً بملف الطاقة وتحقيق الأمن الطاقي الأمريكي، وبخاصة بعد الاستكشافات المهمة في غرب أفريقيا والمتاخمة لجنوب الساحل الأفريقي (خليج غينيا)، إضافة إلى مواجهة التحدي الصيني في المنطقة الذي يعتبر قوة صاعدة في ميزان القوى العالمي، ومشاريع ذات أولوية إستراتيجية وأمنية وعسكرية تتمثل بإعادة ترتيب الوجود العسكري في المنطقة في ما يخص قضايا مكافحة الإرهاب والحرب على الإرهاب.

و تتميز الاستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي بالتمدد والتحرك والأعتماد على المدخل العسكري والدبلوماسي والاقتصادي، والتي برزت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي عقب أحداث سبتمبر 2001 والتي أصبحت منطقة أهتمام بالغ من جانب الإدارة الأمريكية

[1] غدير دليلة , المرجع السابق، ص 02.

والتي وضعت عدة برامج لمد نفوذها في عدة دول أهمها مالي وتشاد والنيجر وموريتانيا بسبب كثرة نفوذ الحركات المسلحة في هذه الدول في ظل تقاسم حدود هذه الدول مع ليبيا والجزائر والسودان، ومع تزايد الأهمية الاستراتيجية التي يمثلها خليج غينيا بالنسبة لأمن الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية[1].

ترابط المصالح الأمريكية في القرن الإفريقي، لن يغفلها عن التواجد في الغرب الإفريقي ومنطقة الساحل، والتي أصبحت أمريكا من الدول صاحبه النفوذ بالمنطقة، والتي أحتلت أهمية كبيرة في ظل تمددها الكبير من المحيط الأطلنطي حتي البحر الأحمر، حيث عملت الادارة الأمريكية على وضع يدها على مخزون دول غرب افريقيا من النفط والعمل على زيادة الكميات المستخرجة، والتي كانت بداية التفكير في تواجد شركات النفط الأمريكية موبيل وشيفرون في خليج غينيا[2].

[1] نور طارق جمال الدين ,التنافس الدولي داخل الساحل الإفريقي ,https://democraticac.de/?p=89807 تاريهخ الاطلاع: 2023/05/20 الساعة 15.20.

[2] نور طارق جمال الدين ' نفس المرجع السابق .

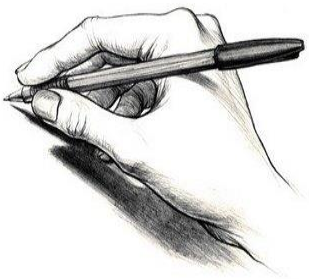

الفصل الثالث

آليات حماية الأمن القومي الجزائري في ظل وضع منطقة الساحل

المبحث الأول : الآليات السياسية والدبلوماسية.

يعتبر الجوار الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي مجالا حيويا وعمقا استراتيجيا بالنسبة للجزائر، ذلك أنه يمثل أحد أهم امتداداتها الجيوسياسية، التي تقوم على الانفتاح الطبيعي (الحدود الجغرافية) حيث تنفتح على أربع حدود برية لدول ساحلية، ما يجعل الحديث عن الأمن الوطني للجزائر منقوصا إذا لم يُلتفت إلى هذا الفضاء الفسيح الذي بات مصدر الأهم الأخطار الأمنية[1].

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويُقرِّر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة والبعيدة) .

ويمكن القول إن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة مجال أمنها القومي.

[1] د. بوحنيه قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي، ورقة بحثية، مركز الجزيرة للدراسات، 2022، ص 01.

وتستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من تاريخها النضالي المجيد ومبادئ بيان أول نوفمبر 1954 و من دستورها الوطني و الذي من أهم ركائزه عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من فرنسا و حلف الناتو، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها.

أ-على مستوى المغرب العربي:

الجزائر كانت دائما سباقة في طرح آليات التعاون بين دول المغرب العربي وضرورة تعزيز العمل المغاربي المشترك في ظل التطورات والتحديات التي تعرفها المنطقة وهذا ما أكده وزير الخارجية الأسبق "مراد مدلسي" في أشغال الدورة 31 لمجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي بالرباط في افتتاح الأشغال أن: «سعي الجزائر إلى التركيز على موضوع التعاون الأمني في منطقة المغرب العربي، ينطلق من قناعتها بأن مسألة استتباب الأمن في المنطقة هي مسألة الجميع"، وهو ما يستلزم تضافر الجهود لإقامة تعاون مغاربي فعال في هذا المجال، خاصة أمام تزايد الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان[1].

[1] دحدوح الطاهر، الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 16، 2018، ص 61.

الوساطة الجزائرية في ليبيا:

تبنت الجزائر مقاربة أمنية تقوم على أولوية الحوار السياسي داخل ليبيا دون تدخل أجنبي، ومن هذا المنطلق دعمت الجزائر مبادرات الحوار السياسي في ليبيا التي انطلقت في 29 سبتمبر 2014 برعاية البعثة الخاصة للأمم المتحدة لليبيا، كما احتضنت الجزائر عقد اللقاءات والمفاوضات الأولى بين الأطراف الليبية في10و11 مارس 2015.

انطلقت الجولة الثانية من الحوار الليبي في الجزائر في13 أفريل 2015 إذ صرح "عبد القادر مساهل «أن حل الأزمة الليبية بين أيدي الليبيين وأن الجزائر حريصة جدا على إنهاء الأزمة الليبية وحالة الانقسام»، فالجزائر تعمل جاهدة للوصول إلى مخرج لهذه الأزمة المرتبطة ارتباطا وثيقا بأمنها الوطني لما لها من انعكاسات مباشرة عليه، وقطع الطريق لبعض الأصوات المطالبة بالتدخل الخارجي في ليبيا الذي ليس له أي فرصة لتحقيق الاستقرار[1].

كما يلاحظ أيضا على الصعيد السياسي والدبلوماسي بروز حيوية في العلاقات الجزائرية التونسية، الأمر الذي يظهر من خلال زيارة الرئيس التونسي السابق "الباجي قايد سبسي" للجزائر يوم 2015/03/04 بدعوة من الرئيس الجزائري، ثم المبعوث الشخصي لرئيس التونسي" قروي شابي" في 2015/04/29، ومؤخرا رئيس الحكومة التونسي "الحبيب الصيد" بدعوة من الوزير الأول الجزائري يوم 2015/05/15، فهذه الحركية تدل على اهتمام الجزائر

[1] دحدوح الطاهر، المرجع السابق، ص 61.

بتونس الجديدة وضرورة مرافقتها للحفاظ على استقرارها في ظل وضع داخلي صعب ومحيط خارجي متأزم على الحدود الليبية، لتفادي أي تدهور محتمل يؤثر سلبا على الجزائر.

ب-على مستوى الساحل الإفريقي

تكرس الجزائر دائما أولوية التحرك الجماعي وأسبقية المؤسسات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي في حل مشاكل الساحل الإفريقي، حيث رافعت الجزائري من أجل إنشاء قوة إفريقية للرد السريع للأزمات والنزاعات الإفريقية والذي ظهر جليا خلال القمة 22 للاتحاد الإفريقي التي انعقدت في 30 جانفي 2014 بأديس أبابا (إثيوبيا) كما دعت الجزائر إلى ضرورة إنشاء منظمة إفريقية لشرطة "أفر يبول" لتنسيق عمل الدول الإفريقية في المجال الأمني لمواجهة كل التحديات الأمنية، وذلك خلال المؤتمر الإفريقي لمدراء والمفتشين العامين لشرطة الذي انعقد في الجزائر في 10 فيفري 2014 بمشاركة 40 دولة إلى جانب الاتحاد الإفريقي ومنظمة الإنتربول.

الوساطة الجزائرية في مالي:

إن موقف الجزائر الرسمي من أزمة مالي هو أولوية الحل السياسي بين الحكومة المالية والطوارق دون إشراك الجماعات الإرهابية التي شاركت في عملية الانفصال، كما أن معالجة

الأزمة يكون في إطار دول الساحل الإفريقي دون تدخل أجنبي، بادرت الجزائر إلى إنشاء اللجنة الثنائية الإستراتيجية حول شمال مالي في جانفي 2014[1].

فبعد أربعة جولات من المفاوضات في الجزائر توجت الجولة الخامسة في 01 مارس 2015 بتوقيع الأطراف المالية والفصيل الأول لحركة الأزواد التي تضم (الحركة العربية للأزواد، التنسيقية من أجل شعب الأزواد، تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة) بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة، فيما فضل الفصيل الثاني لحركة الأزواد التي تضم (الحركة الوطنية لتحرير أزواد، المجلس الأعلى للأزواد، والحركة العربية الأزوادية) أخذ مهلة للتشاور، إلى غاية 15 ماي 2015، حيث وقعت كل الأطراف المالية على تنفيذ اتفاق السلام ب "باماكو" ، إذ كللت الوساطة الدولية برئاسة الجزائر بالنجاح.

إنّ هذا النجاح الدبلوماسي والسياسي مرهون بمدى التزام الأطراف بتنفيذ اتفاق السلام نظرا لفشل سلسلة الوساطات التي قادتها الجزائر بين مالي والطوارق منذ التسعينات، التي كانت ظرفية ومؤقتة وخاصة أن الوضع الحالي أكثر تعقيدا بتعدد الفواعل (القاعدة في المغرب الإسلامي، التواجد العسكري الأجنبي، التنافس الدولي، انتشار الأسلحة...) مما يجعل الوصول إلى توافق كلي في التصورات والمواقف أمر في غاية الصعوبة، نظرا لتداخل عدة مستويات محلية إقليمية ودولية.

[1] عمر فرحاتي. أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي، (المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، الرهانات–التحديات، كلية العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 27–28 فيفري 2013)، ص 18.

إعادة توجه الدبلوماسية الجزائرية إلى إفريقيا : توجب على الجزائر تفعيل الدبلوماسية الامنية و لك لتعزيز الاتفاقيات الاستراتيجية الامنية الثنائية و الجماعية [1] و قد شكلت بداية سنة 2015 منعرج في السياسة الخارجية الجزائرية بتحولها بشكل ملفت إلى الدائرة الإفريقية وهذا يعود بالخصوص إلى التحولات الجذرية التي عرفتها المنطقة المغاربية–الساحلية التي لها انعكاسات مباشر على الأمن الوطني الجزائري، ومن أجل السعي لاحتواء التهديدات القادمة من مجلاتها البرية الحيوية، لابد من نسج علاقات مع دول القارة عموما والمنطقتين خصوصا، وأن تحقيق الأمن يستدعي إشراك ومساهمة الجميع وتكاتف الجهود نظرا للطبيعة العبر الوطنية للتهديدات.

وفي ذات المغزى عملت الجزائر على إبعاد والتقليل من تغلغل الأطراف الخارجية في قضايا المنطقتين فالسبيل إلى ذلك هو تكثيف الاتصال مع الوحدات المعنية من قريب أو من بعيد حيث تم رصد ستة عشر زيارة رسمية عالية المستوى في أقل من ستة أشهر (2015/01/01 إلى 2015/05/15)، مما يدل على الاهتمام الجزائري الكبير والعميق في آن واحد لتطورات الراهنة في المغرب العربي والساحل الإفريقي، وما التعديل الوزاري في : 14ماي2015 بتنصيب وزيرين على رأس وزارة الشؤون الخارجية "رمظان لعمامرة" وزير الدولة و الشؤون الخارجية والتعاون الدولي و"عبد القادر مساهل "وزير الشؤون المغاربية والإفريقية

[1] زهيرة مزارة , السياسة الامنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي في ظل التغيرات الاقليمية .

والجامعة العربية إلا دليل على تفعيل الآلة الدبلوماسية الجزائرية على كل المستويات وتأكيد إرادة الجزائر على ضمان أمنها الوطني[1].

[1] دحدوح الطاهر، المرجع السابق، ص 63.

المبحث الثاني : الآليات الأمنية في مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة

1-على المستوى المغاربي:

اجتماع وزراء خارجية المغرب العربي حول إشكالية الأمن في 2012/07/09: المخصص لبحث إشكالية الأمن في المغرب العربي، دعت الجزائر لوضع إستراتيجية أمنية مغاربية شاملة، تنبثق عنها آليات عملية وهياكل متخصصة في مختلف الجوانب لمواجهة المشكلات الأمنية بالمنطقة. وفي نفس الإطار جاء لقاء غدامس بين ليبيا والجزائر وتونس حول مراقبة الحدود وتنمية المناطق الحدودية في 2012، من أجل دراسة الوضع الأمني السائد على حدود الجزائر وتونس وليبيا وسبل دعم التعاون بينها والوسائل الداعمة للتعاون من أجل ضمان الاستقرار والأمن والتنمية في المناطق الحدودية[1].

2 – على مستوى الساحل الإفريقي:

قامت الجزائر بتجسيد مجموعة من الآليات الأمنية والعسكرية لمواجهة التهديدات المختلفة التي تشكل خطرا على أمنها الوطني والتي يمكن رصدها في النقاط الآتية:

لجنة الأركان العملياتية المشتركة :CEMOCتبلورت خلال الاجتماع المنعقد في أوت 2009 بين كل من الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر المعروفة بدول الميدان التي أصبحت مدينة تمنراست مقر لها في 21 أفريل2010، تهدف إلى التنسيق في السياسة الأمنية للدول

[1] عربي بومدين ,مرجع سابق، ص 217.

الأعضاء لوضع إستراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب، وتتكون لجنة الأركان العملياتية المشتركة من أربعة خلايا (خلية العمليات، خلية الاتصالات، خلية اللوجستيك، خلية الاستعلامات)، كما تعمل ميدانيا في فضاء مشترك بين الدول الأربعة يتراوح من 1956 كلم طولا على 933 كلم عرضا.

وحدة الدمج والتنسيق :UFLتأسست عام 2010 وهي تضم كل من الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو، ليبيا، التشاد، تعمل على التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء بشأن تحرك ونشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة، لوضع خطط مشتركة والتحرك جماعيا في مواجهة الإرهاب.

تعزيز الإجراءات الأمنية الداخلية :خاصة فيما يتعلق بجنوب البلاد بهدف مراقبة الحدود وضمان أمن حقول البترول والغاز، وذلك من خلال إنشاء المنطقة العسكرية السابعة في مدينة إليزي، كما قامت بنشر 30000 جندي على الحدود الغربية والجنوبية، وإقامة 30 قاعدة عسكرية على الحدود مع مالي والنيجر وليبيا، فضلا عن إبرام اتفاقيات ثنائية لتعزيز التعاون العسكري، من خلال تبادل المعلومات حول الجماعات المسلحة وتوحيد العمليات الأمنية على الحدود[1].

[1] عربي بومدين , المرجع السابق ، ص 218.

المبحث الثالث : الآليات الاقتصادية و المالية.

إن تطور مفهوم الأمن أدى بدوره إلى تطور أساليب مواجهة المعضلات الأمنية وعلى هذا فالتهديدات الأمنية لا يمكن احتوائها وتطويقها بالاعتماد على الإجراءات والتدابير العسكرية فحسب، وإنما أيضا يتوجب تفعيل المداخل والمقاربات السوسيو–اقتصادية لمعالجة الظاهرة الأمنية, مما أدى إلى ضرورة المزواجة بين الأمن والتنمية فحاولت الجزائر توظيف العامل الاقتصادي كمدخل لتحقيق أمنها الوطني الذي يعد مصلحة حيوية تتطلع إليها السياسيات العليا للدولة، من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية التي ليست وليدة اللحظة والتطورات الراهنة، بل تنطلق المقاربة الاقتصادية الجزائرية لاحتواء التهديدات في إفريقيا بشكل عام ومنطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي بشكل خاص، بدعم جهود التنمية في القارة السمراء في غاية دعم قدراتها على مواجهة كافة التحديات الماثلة أمامها، وذلك عبر دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "النيباد" كمبادرة تنموية متكاملة الأبعاد لتنمية شاملة في إفريقيا[1].

كما بادرت الجزائر بتقديم مساعدات اقتصادية ومالية لدول الجوار سواء المغاربية التي طالتها أحداث الحراك العربي مثل تونس بمساعدات مالية تقدر بـ: 100 مليون دولار في شكل قروض إمتيازية، والدول الساحل الإفريقي من خلال إنشاء صندوق لفائدة مشاريع تنموية لبناء بنى تحتية في مدن "قاو" و "كدال" و "تمبوكتو" بمبلغ يقدر بـ 10 ملايين دولار أمريكي لإنشاء مراكز التكوين المهني والتعليم، ومراكز للطب والصحة وحفر أبار للشرب، وهذه المبادرات

[1] زهيرة مزارة , نفس المرجع السابق .

تكون بالتعاون المشترك للدول الساحلية والدعم القوي من الجزائر. ومسح 902مليون دولار من الديون لـ :14 دولة إفريقيا أغلبيتها دول ساحلية .

وقال الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان خلال مشاركته في المائدة المستديرة حول تمويل المنشآت ذات الأولوية في إفريقيا، في إطار أشغال قمة دكار الثانية حول تمويل المنشآت في إفريقيا التي شارك فيها بصفته ممثلا لرئيس الجمهورية أن الجزائر "بذلت منذ استقلالها كل الجهود لتحقيق الاندماج الافريقي."

وشدد على أنه من أجل تكريس التكامل بين بلدان القارة، "كانت الجزائر دوما تعطي الأولوية للبعد الاندماجي والقاري في مشاريعها وكانت من اول الدول التي قامت بمسح ديون 14 دولة إفريقية، بما مقداره1.4 مليار دولار، حتى يسمح لهذه الدول بالمضي قدما في آفاق تنموية من دون هذا العبء الثقيل الذي أثقل كاهلها[1]."

فكل هذه المساعدات منطلقها أن أمن الدول المجاورة هو من أمن الجزائر لاسيما أن انفلات الوضع الأمني في الدول المحاذية للحدود الجزائرية سيؤدي إلى إفراز مضاعفات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري، والواقع أن هذه المساعدات هي استثمار في الأمن الوطني وبمعنى أخر هذه المساعدات المالية في الحقيقة آليات استباقية وقائية لاحتواء التهديدات الأمنية القادمة من دول الجوار ومن ثم تحقيق مطلب الأمن الوطني.

[1]بن عبد الرحمان: لهذا السبب مسحت الجزائر ديون 14 دولة إفريقية , جريدة الشروق الجزائرية تاريخ 15 جوان 2023،

المبحث الرابع :نظرة استشرافية للمنطقة.

من الواضح شدة تأثر الجزائر بمجريات الأمور في منطقة الساحل الإفريقي، وإن منشأ هذا التأثر بالأساس هو نتاج لعدة عوامل من بينها القرب الجغرافي والانفتاح الكبير التي تنفتح عليه الجزائر على منطقة الساحل، ما جعل من حدودها البرية على قدر كبير من الانكشافية أمام تعدد مصادر التهديدات الأمنية في المنطقة و تعقد مستوياها و بالتالي كانت انعكاساتها ذات ثقل كبير و تداعيانها كانت بالغة الأثر على الأمن الجزائري، ويمكن القول أن تأثر الجزائر بمجريات الأمور في منطقة الساحل الإفريقي فقد أخذ في التطور من مستهل عقيدة التسعينيات بفعل بمجموعة من المتغيرات الداخلية الإقليمية والدولية و كذا بسبب الميزة التي أصبحت تمتاز به التهديدات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة[1].

فالوضع الأمني غير المستقر في منطقة الساحل الإفريقي بفعل قوة و تعاظم التهديدات الأمنية في المنطقة بدها من أزمة فشل الدولة، ونزاع العطور في في كل من شمال مالي و النيجر و تحالف شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة في شكل حلقة مترابطة وصولا إلى التدخل العسكري في كل من ليبيا و شمال مالي وما أعقبه من انفلات أمني في المنطقة، يثبت فعلا ارتباط أمن الجزائر الوثيق بما يحدث في جوارها الجغرافي بدليل الأحداث الي شاهدها الجزائر موخرا حادثة اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين الأربعة، من أصل سبعة في مدينة غاو بشمال

[1] بشكيل خالد، دور المغاربة الأمية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، ميله كرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات افريقية، ص 99

مالي و الهجوم الإرهابي التي تعرضت له قاعدة الحياة البترولية في عين أمناس ونزوح الألاف من اللاجئين الفارين من أتون الحروب الدائرة في شمال مالي إلى الجزائر، اضافة إلى ذلك كميات السلاح الكبيرة التي ضبطت على الحدود الجنوبية للجزائر كلها مؤشرات تؤكد على أن الأمن الجنوبي سيشهد لحظات مفصلية و سيواجه رهانات و تحديات كبيرة في المستقبل القريب.

وفي افتتاحيتها لشهر ديسمبر 2020، عرجت مجلة "الجيش "الجزائرية على الأوضاع الإقليمية المتدهورة على طول الشريط الحدودي للبلاد، فضلا عن "قيام بعض الأطراف مؤخرا بتهديد أمن المنطقة، مع التنبيه إلى أن "هذه التهديدات، حتى وإن كانت غير مباشرة، تعنينا و علينا الاستعداد لمواجهتها، بل يتحتم علينا ذلك كون بلادنا لها التزامات إقليمية يفرضها دورها المحوري، إضافة إلى مبادئها التي لا تحيد عنها و المتمثلة في نصرة كل القضايا العادلة".

و في إطار أشغال الملتقى الوطني الأخير الذي أشرفت عليه وزارة الدفاع الجزائرية حول موضوع "حروب الجيل الجديد: التحديات وأساليب المواجهة [1]"، ذكر بيان لوزارة الدفاع الجزائرية أن الفريق سعيد شنقريحة قائد أركان الجيش الجزائر أكد أن "التداعيات المحتملة على أمن واستقرار الجزائر، جراء تدهور الأوضاع الأمنية في محيطنا الإقليمي، بالإضافة إلى

[1] محمد جمال ,الجيش الجزائري في مواجهة التحديات الأمنية في أفريقيا. ورقة بحثية، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب و الإستخبارات، 2021.

المحاولات الخبيثة والمتكررة لضرب الانسجام الاجتماعي تفرض على الجزائريين، تعزيز الوحدة الوطنية وتمتين التلاحم ورص الجبهة الداخلية.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نجح الرئيس بوتفليقة في إعادة الجزائر إلى مركزها كحليف قوي للولايات المتحدة وأوروبا في الحرب على ما بات يعرف بالإرهاب، وفي المقابل وافقت إدارة الرئيس بوش على بيع تجهيزات تكنولوجية عسكرية للجزائر، بما فيها نظارات الرؤية الليلية، لمحاربة الجماعات المسلحة، ما دل على أن الجزائر لم تعد تعتبر "مشكلة فرنسية" على الصعيد الدولي.

وكانت حادثة اختطاف سياح أوربيين في أوائل 2003 الحدث المفصلي الذي دفع واشنطن إلى الاعتبار أنه بإمكان الجزائر أن تصبح حليفا إقليميا إستراتيجيا جديدا. وفي العام 2004، أتت القوى الخاصة الأمريكية إلى جنوب الجزائر لتدريب وتجهيز ومساعدة القوى الوطنية على محاربة الجماعة السلفية للدعوة والقتال. ومن ثم، شارك الجيش الجزائري في عدد من المناورات العسكرية التي نظمها الجيش الأمريكي وحلف شمال الأطلسي. كذلك أشركت الجزائر في مبادرة الساحل الإفريقي لمحاربة الإرهاب التي تطورت وأصبحت المبادرة العابرة للصحراء لمواجهة الإرهاب .(TSCTI) ويشار إلى أن سبعا من الدول التسع المشاركة في مبادرة الساحل تتمتع باحتياطات نفطية هائلة.

وساعد التعاون بين الولايات المتحدة والجزائر في مجال الأمن بصورة كبيرة في وضع حد للعزلة التي كانت تعيش فيها الجزائر في التسعينات من القرن الماضي، كذلك ساهمت بشكل لافت في تغيير الصورة التي كانت تميز العلاقة بين الجزائر وفرنسا سابقا. وبرزت الجزائر ساحة للحرب على الإرهاب تتلاقى فيها بوضوح مصالح الولايات المتحدة وفرنسا، حتى عندما كانت باريس وواشنطن تتقاذفان الانتقادات حول الحرب على العراق. والمفاجئ أن الجزائر أصبحت في عهد بوتفليقة وفي البيئة الجيوستراتيجية الجديدة عنصرا من عناصر "محور الخير" مقابل "محور الشر". وإسنادا إلى مصادر دبلوماسية، رعت الجزائر وجودا أمريكيا في منطقة تمنراست في جنوب البلاد لحماية التجهيزات النفطية، على الرغم من نفي هذا الوجود مرارا من قبل قادة سياسيين من البلدين. إلا أن الجزائر نفت أيضا رعاية القيادة العسكرية الإفريقية التي خططت لها وزارة الدفاع الأمريكية والمعروفة بـ« أفريكو.(AFRICOM) .

غير أن الأزمة الجديدة التي تعيشها دولة مالي تبدو عصية على الحل تحتم إعادة قراءة الواقع الجيوسياسي الإفريقي بتصميم رؤية إستراتيجية أمنية وطنية استباقية تراعي المتغيرات والمعطيات الجديدة التالية[1]:

[1] غرابي ميلودة، ماهي الإستراتيجية الأمنية الاقليمية التي انتهجتها الجزائر للقضاء على الإرهاب بقدراتها الذاتية في ظل التجاهل الدولي سابقا؟ مجلة الحوار المتمدن، 4511، 2017.

1. أثبتت التجارب في أفغانستان والعراق والصومال، أن التدخل الأجنبي يتحالف عضويا ووظيفيا مع جماعات الجريمة المنظمة، وبالتالي فإن خصوصية الجزائر تكمن في اطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الداخل، ويقينها أن التدخل الأجنبي إنما يغذي الأزمات ولا يجد لها حلا. وانطلاقا من ذلك فقد حاولت الجزائر وضع خارطة طريق بقمة مارس 2011 في الجزائر حين جمعت سبع دول إفريقية معينة بالمنطقة وحددت مبادئها الداعية إلى ضرورة تكثيف جهود التنسيق فيما بينها، دون الرضوخ لتدخلات أو ضغوطات خارجية كما حدث في قضية التدخل الفرنسي في دفع الفدية، بالإضافة إلى إيجاد آليات للتنسيق على المستوى الاستخباراتي والأمني، إلى جانب بعث المشاريع التنموية، مثل مبادرة " النيباد"، التي تستند أساسا على فكرة التعاون و العمل المشترك[1] فحين كانت الجزائر تدافع عن " النيباد" طيلة 10 سنوات فهي بذلك تهدف إلى بناء مقاربة تنموية للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة. وتشارك الجزائر بنشاط في الجهود الدولية والإقليمية كافة الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة، بما فيها تلك المتعلقة بإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (2006) ومكافحة غسيل الأموال. إن هذه الجهود الثنائية ومتعددة الأطراف ساعدت في تعزيز رغبة جميع الدول لاجتثاث هذا الخطر العابر للقوميات. وفي الواقع، فإن هذا التعاون

[1] ناصر بوعلام , دور الجزائر الاقليمي بين المعيارية و مقتضيات البيئة الجيو–امنية في منطقة الساحل ، مجلة مدارات سياسية، المجلد 1، العدد 4، ص2018، ص 215.

الدولي أفاد كلا الطرفين فقد وفر للجزائر ما يلزم من الخبرة الفنية لتحسين أساليب مكافحة التمرد.

2. كما أن الواقع أضفي الصفة الشرعية على حرب الجزائر في مكافحة ما بات يعرف بالإرهاب التي أضعفت كلا من الدولة والمجتمع. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فقد ساعدتها هذه الجهود في الحصول على المعلومات الاستخبارية اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة في جميع أنحاء العالم، إذ يشترك الإرهاب الدولي في القناعات والتكتيكات والأهداف. ولذا، فإن تفكيك تنظيم القاعدة، بوصفه شبكة غامضة ومبهمة، لا يمكن أن يتم إلا من خلال إضعاف مختلف مجموعاته والتشكيك في مرتكزاته العقائدية. وفي الواقع، فإن هزيمة التنظيمات المسلحة في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل وصولا إلى أوروبا لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق دعم الجهود المحلية والإقليمية[1].

3. إن التحرك الجزائري يبدو محكوما باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية لجوار، ولا يزال هذا المبدأ مقدسا في نظر الجزائر، بل إن أحد أسباب توتر العلاقة مع نظام العقيد الراحل القذافي خلال منتصف العقد الماضي كان تدخله من أجل تشجيع التمرد على النظام القائم في مالي. وقد توجست الجزائر من دعوة القذافي سكان الصحراء إلى إنشاء دولة خاصة بهم، واعتبرت هذه الدعوة تحريضا على التمرد

[1] ناصر بوعلام , نفس المرجع السابق . ص 216.

والفوضى حيث يتوزع الطوارق على عدة دول في المنطقة غير أنهم لم يسعوا في السابق إلى بناء دولتهم المستقلة، كما أن أوضاعهم متباينة من دولة إلى أخرى. و في الختام يعتقد كثير من الباحثين في شأن الأمن الجزائري أن الديبلوماسية الأمنية الجزائرية في حاجة إلى إعادة قراءة سياسية وأمنية، وهذه القراءة يجب أن تشمل المنظومات التالية:

1. إعادة قراءة مدى نجاعة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية وقدرتها على أن تستجيب لوزن الدولة الجزائرية وقدرتها الجيوسياسية، ودبلوماسيتها النشطة تاريخيا خصوصاً في مرحلة الإشعاع الدبلوماسي (مرحلة الستينات والسبعينات من القرن الماضي).
2. إعادة النظر في ضمان إجراءات دستورية تعطي الجيش الجزائري حق التدخل وتتبع فلول الجماعات الإرهابية والتهديدات الصلبة المتأتية من خارج حدود الدولة، بما يضمن عدم تكرار مثل هذه الخروقات .
3. إعادة قراءة واقع الأمن الجزائري بشكل استشرافي يقوي الجيش الجزائري ويضمن احترافية أكبر في ظل الإنعاش الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر، بما يكفل تقوية المنظومة الدفاعية الوطنية وفق آلية تضمن سلامة الحدود الجزائرية من التهديدات الصلبة والناعمة[1].

[1] غدير دليلة، مرجع سابق . ص 62.

الخاتمة

الخاتمة:

تطرح كل هاته المشكلات التي تم تناولها في هاته الدراسة تداعيات على الأمن القومي الجزائري، فالأزمات المستديمة للساحل، سيما ما تمثل في صعوبة بناء الدولة ومشكلة الهوية وتنامي الصراعات الإثنية، وهشاشة الأبنية الاقتصادية لدول الساحل الافريقي خاصة ، وضعف الأداء السياسي وانتشار الجريمة المنظمة والعنف البنيوي، تلقي بتبعاتها على الأمن القومي الجزائري، فالتزايد المستمر للمهاجرين غير الشرعيين يعد تهديدا، لأنه سيرتبط بعصابات متخصصة في الإجرام بشتى أنواعه، مما ينشئ حالة من انعدام الأمن، ويسهل للمنظمات الإجرامية التوغل، فحدوث صراعات قبلية ودينية. وتعدّ الجريمة المنظّمة، بمختلف أشكالها، من أكثر المظاهر خطورة، كونها تهدّد الأمن الداخلي للبلاد، وخصوصا الحياة السياسية والحكومية. وباعتبار الساحل الأفريقي والجنوب الجزائري فضاء صحراويا شاسعا، يصعب التحكم في حدوده، فإن نشاط العمليات الإرهابية يتضاعف، خصوصا بعد الأزمات الداخلية التي تعرفها دول منطقة الساحل، وفي مقدمها الأزمة الليبية والطوارقية في مالي.

ويعدّ التهديد الإرهابي من أخطر التهديدات التي واجهتها الجزائر، خصوصا بعد انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كما ارتبطت الجماعات الإرهابية بالجريمة المنظمة، فتحالفت مع تجار المخدّرات ومهرّبي الأسلحة والبشر الذين يوفرون الأموال والأسلحة للإرهابيين.

شكلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تحدّيا آخر في ظل جعل المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين للجزائر منطقة عبور أو إقامة، كما تعدّ الجزائر من الدول المصدّرة للهجرة نحو الدول الأوروبية، وهو ما أثر على العلاقات السياسية بين الجزائر والدول الأوروبية.

وأدّت الأزمة المالية إلى انعكاسات مباشرة، مسّت الأمن الوطني الجزائري، لعل أبرزها اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في مدينة غاو شمال مالي من حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في افريل 2012، والاعتداء الإرهابي على المنشأة النفطية في تغنتورين في عين أميناس جنوب الجزائر في جانفي 2013.

تبرز الحاجة لدور للجزائر في هندسة الاستقرار في منطقة الساحل من خلال رؤية استشرافية، وهو ما يفسّر الحديث عن أدوار محتملة للجزائر في منطقة الساحل، انطلاقا من منطق "الدبلوماسية الأمنية" المتبنّاة تجاه الأزمة، تحيلنا إلى صياغة مجموعة من السيناريوهات، نقوم بنمذجتها استشرافا للسلوك المتوقع لصانع السياسة الخارجية الجزائرية، على ضوء التحوّلات السريعة في المنطقة، وفق سيناريوهات متعدّدة.

يستلزم السيناريو الخطي استمرار الوضع القائم للمقاربة الجزائرية تجاه مالي والساحل الأفريقي. ويدفعنا الحديث عن سيناريو الاستمرارية إلى الجزم بثبات خط التوجّهات الجزائرية تجاه الأزمة في مالي، ما يعني افتقار الدبلوماسية الجزائرية لسرعة التكيف، على اعتبار أن التغيير يبدو سريعا في منطقةٍ تشهد تنافسا دوليا محموما، ما جعل التصورات الجزائرية

ثابتة ومرتكزة على مبدأ جامد لصق بالدبلوماسية الجزائرية مصطلحيا وواقعيا، وهو "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول."

يفسح هذا السلوك للعلاقات الجزائرية الساحلية المتميز بالتقطّع وعدم الاستمرارية المجال أمام فواعل أخرى (فرنسا والولايات المتحدة وروسيا) بالتغلغل في المنطقة، ونسج علاقات مع فاعلين آخرين لهم أهداف معاكسة للتوجهات الجزائرية. ودخول قوى أخرى، مثل تركيا وإيران، بسبب عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة الساحلية اقتصاديا، وتوجهها نحو الشمال في إطار العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. وثمّة السيناريو التصاعدي، حيث يُعْتَقَدُ تزايد الاهتمام الجزائري بالساحل الأفريقي، على خلفية تصاعد الأزمات والتهديدات الأمنية فيها، ويرتبط هذا السيناريو بالمدركات الاستراتيجية الجزائرية، وتعاظم الهواجس الأمنية لدى صنّاع القرار في الجزائر تجاه الأزمة في مالي. وكذا طبيعة الصراع الدولي فيها، حيث يشير التزاحم الدولي في منطقة الساحل الأفريقي وإمكانية تحوّلها إلى "أفغانستان ثانية" إلى تزايد أهميتها وتأثيرها المباشر على الأمن القومي الجزائري.

و يمكن استغلال بعدين أساسيين في توجهات الجزائر الخارجية تجاه الأوضاع في الساحل الأفريقي، موازاة مع الحراك الدبلوماسي: البعد الثقافي والديني، بما في ذالك الزوايا (التيجانية مثلا)، حيث بإمكان الجزائر تأهيل طلبة الساحل ومختلف الاطارات الدينية في الجامعات والمراكز الدينية المعتمدة، وفق المرجعيات المحلية. على سبيل المثال، كانت

أدرار، إلى وقت ليس بعيدا، وجهة لطلاب العلم من سكان منطقة الساحل والصحراء، وهذا مكسب واسع لتحريك عجلة الدبلوماسية الناعمة.

البعد الثاني، تكثيف التبادل الاقتصادي والتجاري، وقد عملت الجزائر فعلا على تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الأفريقي، عبر مشاريع ضخمة عملاقة، منها مشروع الطريق السيار الجزائر وجنوب أفريقيا (مشروع الطريق العابر لصحراء أفريقيا .. الجزائر–لاغوس)، وأنبوب النفط الذي سينقل النفط النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر (مشروع خط أنابيب الغاز والبترول العابر للصحراء)، يعتبر الطريق وسيلة لعبور كابل الألياف البصرية، بالإضافة إلى الممرّ الحدودي بين الجزائر وموريتانيا (بموجب الدورة 18 للجنة العليا المشتركة بينهما ديسمبر 2016، جرى افتتاح معبر حدودي قصد الرفع من التبادل التجاري وتطوير حركة النقل بين البلدين، في إطار تعزيز التعاون المغاربي). وضمن الإطار نفسه، تبنّت الجزائر سنة 2013 إلغاء ديون 14 دولة أفريقية، منها دول الساحل: بوركينا فاسو، مالي، النيجر، السنغال، موريتانيا.

نظرا إلى تعقد البيئة الدولية وزيادة الفاعلين الدوليين المتنافسين على منطقة الساحل العمل يتعين على زيادة الفاعلية في ديناميكية الدبلوماسية الجزائرية تجاه المنطقة ككل، مع إعادة مراجعة العقيدة الأمنية، بما في ذلك قيادة تكتل إقليمي يضم بلدان وسط أفريقيا وغربها وشمالها تكون قادرةً على مكافحة التحدّيات الأمنية، وتبنّي مقاربة اقتصادية وتنموية ذات

تغذية استرجاعية لصالح الأجندات الوطنية، بما يوفر القدرة على فرض توجهات الجزائر، سيما ما يتعلّق بالترتيبات الأمنية، بعيدا عن إملاءات القوى العالمية العظمى.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أ- الكتب :

1. كريم مصلوح , **الأمن في منطقة الساحل و الصحراء و افريقيا** ,مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية , ط1 , 2014.الامارات العربية
2. مجموعة باحثين , **فهم الامن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني و الدفاع الوطني** ,دار الحامد للنشر و التوزيع , ط1 , عمان , 2015,
3. علي عباس مراد , **الأمن و الأمن القومي مقاربات نظرية** ,دار ابن النديم للنشر و التوزيع , طبعة 1, 2017 , الجزائر.
4. مجموعة من الباحثين , **حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء** , دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع .طبعة1 , 2016 عمان .
5. نعوم تشاوسكي، **الدولة الفاشلة، إساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية،** ترجمة سامي الكعبي، دار الكتاب العربي، 2007
6. أحمد ابراهيم محمود، **الحروب الأهلية في افريقيا**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، القاهرة، 2001،
7. أميرة محمد عبد الحليم، **الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الافريقي**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2023.

ب- المقالات و الدراسات الاكاديمية

1. صباح بالة، **الساحل الافريقي**، مجلة الموسوعة السياسية، 2020
2. امحند برقوق، **الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية**، العالم الاستراتيجي،العدد11 ، 2013

3. جميلة علاق، **استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، 2014،

4. عادل زقاغ، سفيان منصوري، **واقع الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي**. مقاربة سوسيو–سياسية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، مارس2016.

5. حسن الأشرف، **كيف يهدد إرهاب "ساحلستان" بلدان المغرب العربي؟**، مقال في مجلة اندبندنت عربية، 25 ماي 2022.

6. مخلوف ساحل، **إشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الافريقي**، الملتقى الوطني حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013

7. عربي بومدين، "الساحل الأفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية"، **مجلة قراءات أفريقية)** العدد 19، 2014)

8. بوحنيه قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي، ورقة بحثية، مركز الجزيرة للدراسات، 2022

9. دحدوح الطاهر، الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 16، 2018

10. عمر فرحاتي. أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي، (المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء

التطورات الراهنة، الرهانات–التحديات، كلية العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 27–28 فيفري 2013)،

11. محمد جمال ,الجيش الجزائري في مواجهة التحديات الأمنية في أفريقيا. ورقة بحثية، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات، 2021.

12. غرابي ميلودة، ماهي الإستراتيجية الأمنية الاقليمية التي انتهجتها الجزائر للقضاء على الإرهاب بقدراتها الذاتية في ظل التجاهل الدولي سابقا؟ مجلة الحوار المتمدن، 4511، 2017.

13. ناصر بوعلام , دور الجزائر الاقليمي بين المعيارية و مقتضيات البيئة الجيو–امنية في منطقة الساحل ، مجلة مدارات سياسية، الملجد 1، العدد 4، ص2018،

ج - الدراسات الغير منشورة :

1 - يونس غالمي، **الوضع الأمني بدول الساحل الافريقي وتأثيره على الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 2018/2017.

2 – عمار غياط، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تعاون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، 2019/2018.

3 – مدوني علي، **قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار** فيها . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقة الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013 ، 2014

4 – مرابط رابح، **اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2009

5 – غدير دليلة، **الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014–2015.

6–بشكيل خالد، دور المغاربة الأمية الإنسانية في تحقيق الأمن في ال

ساحل الإفريقي، ميله كرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات افريقية

د - الانترنت

1.**الأزمة في منطقة الساحل، الأزمة والنتائج والطريق إلى الأمام**، مقال على الموقع: https://mecouncil.org/publication، تاريخ الإطلاع: 2023/04/15.

2.**منطقة الساحل الأفريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية: التنافس الفرنسي–الأمريكي نموذجاً**، مقال منشور على الموقع:

https://tsaidali.wordpress.com/ بتاريخ 2015/08/15، تاريخ الاطلاع: 2023/04/20.

3.دحموح طاهر, **الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل** الإفريقي , https://jilrc.com/archives/8599.

4.**إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي**, https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201263104292089 04.html

5.قصار الليل جلال ,**التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الجزائري** ,https://www.univ-soukahras.dz/ar/publication/article/1784

6.. نور طارق جمال الدين ,**التنافس الدولي داخل الساحل الإفريقي** , https://democraticac.de/?p=89807

الوثائق الرسمية :

1.**تقرير الأمين العام للأمم المتحدة** رقم 766/2016/ المؤرخ في 07/09/2016، المقاطعة العامة ، واشنطن.

فهرس المحتويات

الفهرس

مقدمة:..... **Error! Bookmark not defined.**

الفصل الأول: الوضع الأمني في الساحل الإفريقي وتحدياته.

تمهيد: 02

المبحث الأول: الساحل الإفريقي الموقع والأهمية:..... 03

المطلب الأول: الإطار الجغرافي والبشري للساحل الإفريقي:..... 03

المطلب الثاني: أهمية منطقة الساحل:..... 10

المبحث الثاني: الأخطار الأمنية في الساحل الإفريقي:..... 13

المطلب الأول: الأخطار الداخلية..... 13

المطلب الثاني: الأخطار الخارجية..... 21

المبحث الثالث: تأثيرات الأخطار الأمنية على المنطقة:..... 28

المطلب الأول: على بلدان المغرب العربي..... 28

المطلب الثاني: تأثير الأخطار الأمنية على منطقة الساحل والصحراء 32

خلاصة:..... 36

الفصل الثاني: الأمن القومي الجزائري وأخطار الساحل

المبحث الأول: أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل الأفريقي...... 38

المبحث الثاني :النزاعات الإثنية في منطقة الساحل الأفريقي..... 41

المبحث الثالث :أنشطة الجريمة المنظمة والأعمال الإرهابية..... 45

المبحث الرابع :المشاريع و المخططات الأجنبية في منطقة الساحل الأفريقي..... 48

الفصل الثالث: آليات حماية الأمن القومي الجزائري في ظل وضع منطقة الساحل

المبحث الأول : الآليات السياسية والدبلوماسية..... 53

المبحث الثاني : الآليات الأمنية في مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة 60

المبحث الثالث : الآليات الاقتصادية و المالية. 62

المبحث الرابع :نظرة استشرافية للمنطقة. 64

خاتمة:..... 72

قائمة المراجع 79

فهرس الموضوعات..... 85

الملخص:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من المناطق التي شهدت في السنوات الأخيرة، العديد من التوترات بسبب انتشار مجموعة من التهديدات والأخطار الأمنية بالمنطقة بما في ذلك تنامي نشاط الارهاب وارتباطه بشبكات الجريمة المنظمة بكل أنواعها، وتعد الجزائر، نقطة التقاء بين الدول المغاربية من جهة وامتدادها للساحل الإفريقي من جهة أخرى وذلك نظرا لموقعها الاستراتيجي ، كما تشكل واجهة بحرية هامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وقد وجدت الجزائر نفسها مرتبطة أمنيا بعدة مناطق غير مستقرة، وهذا ما ينتج احتمالات لتعرضها لعديد من المخاطر التي من شأنها أن تحد من استقرارها وأمنها الوطني. وقد حاولت من خلال هذه الدراسة التطرق إلى تداعيات التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي على الأمن الوطني الجزائري، وما يحتمل أن ينتجه من متغيرات مؤثرة على أمننا الوطني.

الكمات المفتاحية: الساحل الإفريقي، التهديدات الأمنية، الأمن القومي الجزائري.

Abstract :

Africa's Sahel is one of the regions in recent years s security threats and threats, including the growing activity of terrorism and its association with organized crime networks of all kinds, Algeria is, on the one hand, a meeting point between the Maghreb States and, on the other hand, its extension of the African coast, given its strategic position. It also forms an important waterfront in the Mediterranean region and Algeria has found itself securely linked to several unstable areas, This results in the risk of many risks that could limit their stability and national security. Through this study, I tried to address the implications of the new security threats in the African coast for Algeria's national security, and the possible variables affecting our national security.